وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 -قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والاجتـــــماعية

قسم التـــــــاريخ

الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين

(1919 - 1939)م

مذكـــرة مقـــدمة لـــنيل شـــهادة المـــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- شرفة وسيلة
- بورغدة سارة

إشراف الأستاذ:

بن شعبان السبتي

لجنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــعة
بن شعبان السبتي	أستاذ محاضر "أ"	مـشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
فركوس ياسر	أستاذ محاضر "ب"	مـــناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
سعيدي سليم	أستاذ محاضر "أ"	رئيـــــــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2018 - 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي أعاننا على إتمام هذه الدراسة والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أولا نتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير لكل من ساهم في مد يد العون في سبيل انجاز هذا البحث خاصة:

- الأستاذ المشرف الدكتور بن شعبان السبتي الذي كان لنا نعم السند، فلم يبخل علينا بنصائحه الجمة وتوجيهاته القيمة، وتتبع خطوات البحث من البداية للنهاية.
- الشكر الموصول إلى الأستاذ بوكرش السعيد، إلى كل زملائي الذين أعانونا ولو بكلمة طيبة.
- إلى كل الذين تحملوا معنا متاعب الكتابة والطبع.
- إلى كل هؤلاء أكرر خالص شكري.

إهداء:

خير ما استهل به هو انحنائي أمام من خلقني ووهبني العلم وأفاض عليا بالنعم، ربي سبحانه وتعالى.

إلى من قال فيهما الرحمان: ﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما ﴾

إلى والدي الكريمين أمي الغالية التي لم تبخلني بالعطاء والدعاء منذ ولادتي أطال الله عمره.

إلى من أحمل اسمه بافتخار أبي العزيز أطال الله في عمره وأدامه فخرا لنا.

إلى إخوتي "نوال" "عبد الله" "حسام" و"اسماعيل"

وإلى زوجاتهن وأولادهن "إخلاص"، "لينة"، و"أروى" حفضهن الله.

إلى زوجي محمد أمين الذي شجعني على اتمام هذه الدراسة حفظه الله، وإلى كل أفراد عائلته.

إلى كل من ضحى من أجل هذا البلد الطيب "إلى شهدائنا الأبرار.

أهدي ثمر جهدي المتواضع

شرفت وسيلة.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى سيدنا محمد خاتم المرسلين إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله.

إلى نجمتي الوضاءة والينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من ساندني ودعمني في إنجاز هذا العمل زوجي رفيق دربي.

إلى أخوتي: آدم، أيمن، إسحاق.

إلى جدي وجدتي أطال الله عمرهما.

إلى والد ووالدة زوجي أطال الله في عمرهما.

إلى كل من ساندني ومد لي يد العون سواء من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل المتواضع.

بورغدة سارة

قائمة المختصرات

بالعربية	
ت أو تر	ترجمة
تع	تعريب
ج	جزء
د م	دون مكان
د س	دون سنة
د ص	دون صفحة
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
ط	الطبعة

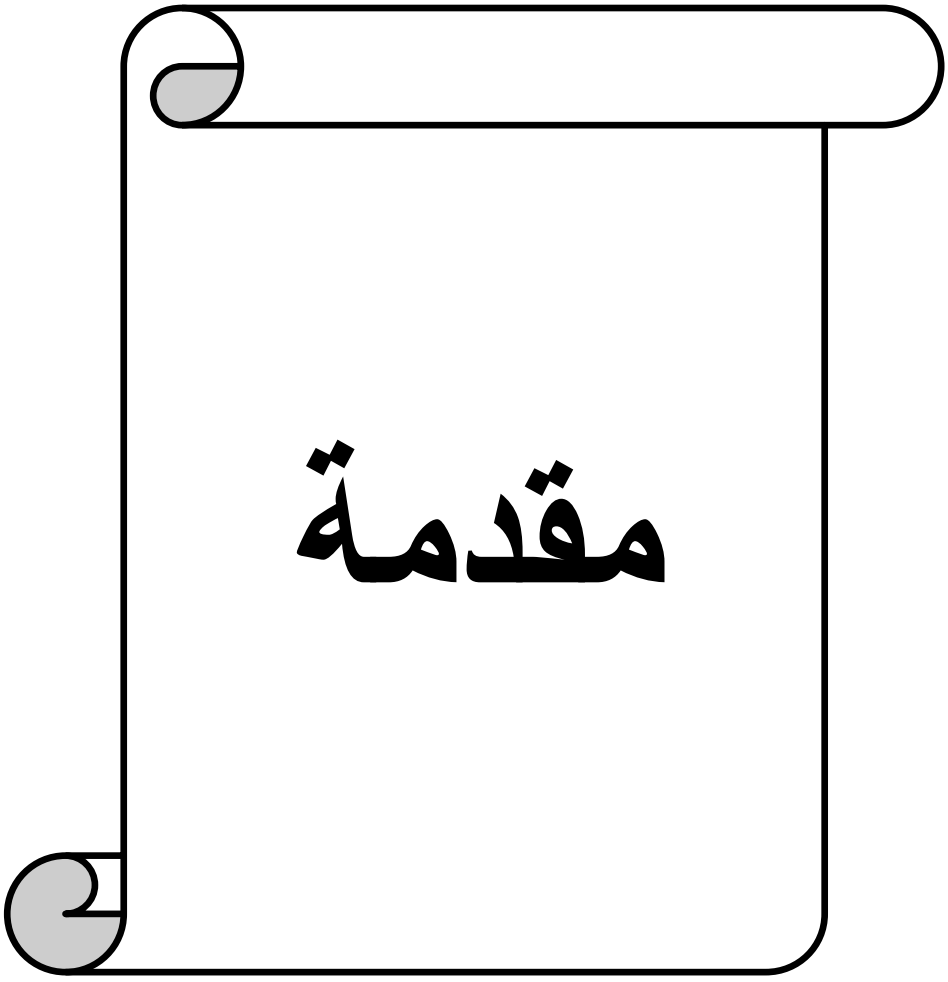
مقدمة

بعد احتلال فرنسا للجزائر توجهت أنظارها إلى تونس، هذا البلد الذي يحتل موقع جغرافي هام جعله محل أطماع الدول الغربية من بينها فرنسا التي فرضت عليها اتفاقية الحماية في 12 ماي 1881م، مستخدمة بذلك كل الوسائل القمعية ضد الشعب التونسي الذي لم يرضخ للذل والاستيلاب، مما ترتب عنه ردود فعل قوية ومتنوعة كانت بدايتها مع الكفاح المسلح الذي واجه به التونسيون الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض الوطن، غير أن مصيرها كان الفشل نتيجة لعدم تكافؤ الإمكانيات التسليحية، فقد فيها المجاهد التونسي القدرة على تحقيق النصر، لكن هذا الشعب المناضل لم يفقد الأمل وواصل كفاحه مغيرا أسلوبه هذه المرة نحو الكفاح السياسي.

ظهرت الحركة الوطنية في بداية الأمر 1907م مع حركة الشباب التونسي لتبدأ بالبروز أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في شكل أحزاب سياسية، حيث مثلت سنة 1920 ظهور الحزب الدستوري التونسي الذي يعتبر نقطة تحول في نشاط الحركة الوطنية بزعامة عبد العزيز الثعالبي الذي ساهم في فترة ما في إيصال صوت الشعب التونسي لتعبير عن طموحاته ومطالبه، غير أن الجمود الذي أصاب الحزب دفع بمجموعة من الشباب المثقف ثقافة غربية بتأسيس حزب آخر باسم الحزب الدستوري الجديد سنة 1934م بقيادة الحبيب بورقيبة الذي قاد النضال الوطني إلى غاية الاستقلال رغم العراقيل التي واجهها من طرف الإدارة الاستعمارية خلال قيادته للحزب، كما كان للنقابات العمالية دور فعال في الدفاع عن حقوق العمال وتمثيل الجناح الاجتماعي في الحركة الوطنية التونسية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية بحثنا حول معرفة مراحل تطور الحركة الوطنية التونسية ومدى مساهمة الأحزاب السياسية في مواجهة نظام الحماية ما بين الحربين العالميتين ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هي مراحل تطور الحركة الوطنية التونسية؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات منها:

- هل نجحت الأحزاب السياسية في تحقيق أهدافها ومطالبها؟ وكيف كان رد فعل السلطات الفرنسية من نشاط الحركة الوطنية التونسية؟
- كيف ساهم العمل النقابي في الدفاع عن حقوق العمال المضطهدين؟

أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب الذاتية والموضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

الأسباب الذاتية:

الرغبة في دراسة المواضيع التي لها علاقة بتاريخ تونس المعاصر، والحركة الوطنية خاصة الفترة الممتدة من 1919 ـ 1939م.

الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على فترة مهمة من تاريخ تونس المعاصر، ومعرفة مسار تطور الحركة الوطنية التونسية والظروف التي أحاطت بها.
- إبراز دور الأحزاب في رسم الطريق نحو الاستقلال.

حدود الدراسة:

ينحصر موضوع دراستنا في الفترة ما بين الحربين 1919م ـ 1939م أي الفترة التي دخلت فيها البلاد التونسية مرحلة جديدة من الكفاح وهو النضال السياسي في شكل تجمعات سياسية ونقابية هدفها بناء الدولة التونسية المستقلة من جديد، أما الإطار المكاني فشمل البلاد التونسية ثم بلدان المغرب العربي.

المنهج:

المنهج التاريخي الوصفي: الذي اعتمدنا عليه في استعراض مختلف الأحداث التاريخية مع احترام التسلسل الزمني ووصف الأحداث وصفا مرتبا مرحلة بمرحلة.

المنهج التحليلي: في إبراز نشاط الحركة الوطنية وتحليل المواقف الأجنبية والوطنية.

الخطة:

لقد قسمنا موضوعنا إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول الحماية الفرنسية على تونس احتوى على ثلاث مباحث، المبحث الأول جاء بعنوان فرض الحماية الفرنسية على تونس تناولنا فيه ملابسات توقيع معاهدة باردو واتفاقية المرسى التي سمحت لفرنسا ببسط نفوذها على تونس، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن المقاومة المسلحة، في حين المبحث الثالث جاء بعنوان النضال السياسي انطلاقا من حركة الشباب التونسي التي أسست حزب تونس الفتاة 1907 والتي كانت وليدة عدة نشاطات ثقافية وجمعوية ساهمت في بلورة الوعي السياسي التونسي، أما الفصل الثاني أدرجناه بعنوان الحركة الوطنية التونسية غداة الحرب العالمية الأولى الذي احتوى على أربعة مباحث، كان عنوان المبحث الأول تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي تحدثنا فيه عن ملابسات وظروف التأسيس، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى برنامج الحزب ومطالبه من خلال التعريف بمطالب الشعب والتعريف بالقضية التونسية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان المواقف الوطنية والفرنسية من الحزب، أما المبحث الرابع خصصناه للحديث عن انشقاق الحزب الدستوري، أما الفصل الثالث جاء بعنوان تطور الحركة الوطنية التونسية ونشوء الحزب الدستوري الجديد انطوى عل أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب، أما المبحث الثاني فكان بعنوان برنامج الحزب و نشاطه تحدثنا فيه عن الخطة التي رسمها الحزب الجديد من أجل السير نحو الاستقلال وإبراز دور بورقيبة في الدفاع عن مطالب الشعب، أما المبحث الثالث جاء بعنوان مظاهر الصمود في الحزب الدستوري الجديد، أما المبحث الرابع علاقات الحزب الدستوري الجديد أشرنا فيه إلى علاقة الحزب الجديد بالحزب القديم من خلال الصراع الذي دار بينهما في عدة مجالات صحفية وغيرها لكسب التأييد الشعبي لكل طرف، كما تحدثنا عن علاقته بالجبهة الشعبية الفرنسية، وفي الفصل الرابع والأخير تناولنا العمل النقابي في الحركة الوطنية التونسية إنطوى تحته أربعة مباحث، المبحث الأول تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى 1924م والتي كان لها الدور الفعال في الدفاع عن حقوق العمال المسلوبة،

أما المبحث الثاني عالجنا فيه رد فعل سلطات الحماية من هذا التنظيم النقابي والتي سعت بدورها إلى توقيف نشاط الجامعة وحلها، أما المبحث الثالث بعنوان إعادة بعث جامعة العموم الثانية التي كانت بمثابة استمرارية للتجربة الأولى، أما المبحث الرابع تحدثنا فيه عن رد فعل السلطات الاستعمارية وما شهدته الجامعة من قمع وأوامر جائرة في حق قادتها.

المصادر والمراجع:

حاولنا قدر المستطاع أن نجمع ما يخدم الموضوع من كتب وجرائد ومقالات... ومن المصادر نذكر:

- تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي: اعتمدنا عليه في دراسة تأسيس الحزب الدستوري التونسي ومطالبه.
- هذه تونس للحبيب ثامر والذي يعتبر من المصادر الغنية نظرا للمعلومات الثرية التي احتوى عليها حول تاريخ الحركة الوطنية والذي أفادنا بمعلومات حول المواقف من تأسيس الحزب.

أما المراجع فمنها:

- الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين لعلي المحجوبي: اعتمدنا عليه في معرفة أهداف ومطالب الأحزاب بالإضافة لكتاب تونس عبر التاريخ لخليفة شاطر وآخرون احتوى على معلومات مهمة تخص تاريخ تونس وبالخصوص الحركة الوطنية.

الصعوبات:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات واجهتنا جملة من صعوبات منها:

- عدم التمكن من الوصول إلى المصادر المتخصصة في تاريخ تونس.
- تشابه المعلومات في مختلف المصادر والمراجع.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو قليلا في الإلمام بجوانب هذا الموضوع رغم اجتهادنا قدر المستطاع لإخراج هذه الدراسة في أحسن صورة والشكر موصول لكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

الفصل الأول:

الحماية الفرنسية على تونس 1881م

المبحث الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881/05/12.

1. **معاهدة باردو.**
2. **معاهدة المرسى.**

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة

1. **في الشمال.**
2. **في الوسط والساحل.**
3. **في الجنوب.**
4. **مصير المقاومة**

المبحث الثالث: المقاومة السياسية

1. **حركة الشباب التونسي.**
2. **حزب تونس الفتاة.**

تعود الجذور الأولى للنهضة الثقافية التونسية إلى القرن 19م إبان إصلاحات "خير الدين باشا" الذي وضع أسس ثابتة لنهضة علمية واجتماعية شاملة، حيث كللت بإنشاء معهد الصادقية ووضع قانون إملاء التعليم وتنظيمه بجامع الزيتونة، وبإرسال الهيئات العلمية لفرنسا وإيطاليا وبعد فرض الحماية الفرنسية ظهرت أنواع جديدة من مقاومة الشعب التونسي وهي المقاومة على الصعيد الثقافي أو ما يسمى بالكفاح السياسي.

كانت بداية مع حركة الشباب التونسي التي ساهمت في خلق رأي عام في البلاد التونسية.

المبحث الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881/05/12.

1. توقيع معاهدة باردو 1881/05/12:

تعد تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، لذلك لقي مشروع الحماية معارضة دولية ولأجل ذلك عمل "جول فيري"[1] على إنجاح هذا المشروع من خلال جذب المعارضة لصفه وذهابه إلى إقناع المعارضة الداخلية بعدم تورط الحكومة في الأعباء المالية التونسية وتحمل الدولة المحمية نفقاتها، ضف إلى ذلك الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تتحملها الدولة الحاكمة[2].

وبذلك لم يكن احتلال تونس وليد الصدفة، بل كان نتيجة تحرشات مقصودة ومؤامرات دولية كان مؤتمر برلين المنعقد سنة 1878م مسرحا لها[3].

(1) جول فيري: رئيس وزراء فرنسا (1881-1883) صاحب فكرة احتلال تونس وتأديب قبائل بني خمير أنظر: محمد عصفور سليمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالي، ع56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق 2012، ص 06.

(2) صلاح العقاد: المغرب العربي دراسة في تاريخ الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت)، ص 190.

(3) عبد الرحمن ابن إبراهيم العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945)، ج2، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص 147.

حيث طرحت مسألة احتلال تونس في المؤتمر، واقترح وزير الخارجية الإنجليزي والمستشار الألماني "بيسمارك"[1] على الحكومة الفرنسية احتلال تونس وذلك لأجل حصول إنجلترا على جزيرة قبرص، وتحويل أنظار فرنسا عن مقاطعتين "الألزاس واللورين" وجاء على ليسان "بيسمارك" في المؤتمر قائلا: «إن الإجاصة التونسية نضجت، قد حان لكم أن تقطفوها» وبعد دراسة مشروع الاحتلال ولأجل إنجاحه عملت الحكومة الفرنسية على إيجاد ذريعة لاحتلال تونس، ولم يكن ذلك غريبا عن الحكومة الفرنسية إذا كانت قد تذرعت بحادثة المروحة لاحتلال الجزائر فالأمر لم يختلف كثيرا عن تونس[2].

وقد تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجمات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير وآخر حدث سجل في هذا المجال تمثل في اغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير في شهر فيفري 1881م حيث عثر عليه رفقة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية كانت على موعد معه في مقاطعة قسنطينة، وقد كان هذا الحدث كافيا لتدخل القوات الفرنسية في الإيالة حيث جرت على إثره عدة مناوشات بين قبيلتي ناهد وخمير تدخلت فيها السلطات الجزائرية[3] بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار في الحدود ثم تحول الأمر إلى المواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30 و31 مارس 1881م وقد استغل "جول فيري" هذا الوضع فطرح المسألة أمام البرلمان الفرنسي وطلب منه اعتمادات مالية قيمتها خمسة ملايين فرنك فرنسي لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على

(1) بيسمارك: (1815-1898) سياسي بروسي عمل على توحيد ألمانيا، تولى منصب المستشارية بألمانيا من 1871 إلى 1890م حقق الملف الداخلي الألماني والإمبراطورية الألمانية الثانية. أنظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج1، (د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص 543.

(2) خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، (د.ط)، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 17.

(3) مرجع نفسه : ص 17.

الحدود وردعها،[1] وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 7 أفريل 1881 دون اعتراض، وفي 12 ماي عسكر الجنود الفرنسيون بالقرب من باردو[2] (كانت مدرسة بادرو الحربية قد أغلقت تماما في عام 1870)، توجه الجنرال بريار Breart ومعه القنصل الفرنسي (روسطان) بعد أن علم الباي رسميا بهذه المقابلة، وما كان من الباي إلا أن يخضع ويوقع على معادة باردو التي تكرس الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية، ورغم ذلك فقد تابع جيش الاحتلال عملياته العسكرية بعد إبرام معاهدة 12 ماي فاحتل مدينة ماهر يوم 18 ماي[3].

وقد قضت فرنسا إثر عقد معاهدة باردو على استقلال تونس، وقد نصت هذه المعاهدة على أن الاحتلال مؤقت وأن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والشواطئ التي تراها لازمة لتوطيد الأمن[4]، وأن هذه القوات سوف تغادر عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والراحة بالإضافة إلى حفظ النظام، وأن فرنسا ملتزمة بحماية الباي وأسرته[5]

ولم تكتف فرنسا بما ورد في نصوص معاهدة باردو بل فرضت بنودا جديدة على الباي وجعلت أوامره العدلية غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي[6].

(1) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضو وآخرون: (د.ط)، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص 40.

(2) للإطلاع على تفاصيل معاهدة باردو أنظر: الملحق رقم 01.

(3) قدادرة شايب: الحزب الحر الدستوري التونسي و حزب الشعب الجزائري (1934-1954) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2002-2003، ص 49.

(4) احمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)،تعر: حمادي الساحلي،ط1، الشركة التونسية للتوزيع ،تونس، 1986، ص 18.

(5)علي المحجوبي: مرجع السابق، ص 44.

(6) أحمد عبيد: التماثل و الاختلاف في الحركات المغاربية ،الجزائر، تونس ،المغرب ، ابن نديم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 29، 30.

2. اتفاقية المرسى:

لطالما حرصت السلطات الفرنسية في تونس على تثبيت نظام الحماية بطريقة شرعية مما يسمح لها بتسيير شؤون تونس الداخلية بعدها ضمنت تسيير شؤون تونس الخارجية من خلال معاهدة باردو[1].

وبمجرد استكمال الإدارة الفرنسية سيطرتها العسكرية على كامل البلاد التونسية في عهد "الصادق باي" عمدت إلى توقيع اتفاقية أخرى تضمن لها تحقيق قبضتها على تونس وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية عرفت باتفاقية المرسى[2].

رفض البرلمان الفرنسي المصادقة على مشروع اتفاقية المرسى خلال 20 أكتوبر 1882م[3]، ويعود ذلك إلى اعتبار المعاهدة تضمن للحكومة الفرنسية تسيير شؤون تونس الإدارية والمالية التي تراها ذات فائدة وباالتالي تتنافى مع ما جاء في معادة باردو.

لقد أولت معاهدة المرسى أمر العناية بالأقاليم التونسية عن طريق استحداث جهاز إداري وآخر تشريعي، وتنظيم الإدارة المحلية والشؤون الأمنية والعسكرية والخزينة العامة وفق ما تقتضيه مصالحها[4].

كما عمدت أيضا إلى إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية التي كانت عائقا أمام فرض السيادة الفرنسية القضائية، وأجبرت بريطانيا على التخلي عن امتيازاتها في تونس باعتبار رعاياها أصبحوا يخضعون للإدارة الفرنسية[5].

عملت الاتفاقية على إلغاء الوزارات التونسية السابقة وأصبحت عملية سن التشريعات والمراسيم من صلاحيات المقيم العم الفرنسي "بول كاميون" وكانت هذه الأخيرة تخدم فرنسا

(1) راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1432، 2011م، ص 22.

(2) أنظر الملحق رقم 02.

(3) مرجع نفسه : ص 23.

(4) يونس درمونة: تونس بين الاتجاهات، (د.ط)، دار الكتاب العربي، مصر، 1953، ص 71.

(5) مرجع نفسه : ص 71.

بالدرجة الأولى كما عملت على توجيه الاقتصاد التونسي لخدمة مصالحها وقد جمعت هذه الاتفاقية بين الفرنسي "بول كاميون"[1] و"علي باي" عن الجانب التونسي وقد اقتبست اتفاقية المرسى من اتفاقيات سابقة منها اتفاقية 30 أكتوبر 1882م، التي نصت على وضع تونس تحت الوصاية الفرنسية وبيان 8 جوان 1883م الذي حدد مداخيل تونس وتسوية الديون التونسية وقد تم إلغاء الاتفاقية والبيان وإحداث اتفاقية جديدة تمثلت في اتفاقية المرسى التي عملت إلى جانب تنظيم الشؤون الإدارية والعسكرية وإلغاء اللجنة المالية التي تأسست عام 1869م. وعملت الاتفاقية على تحمل نفقات الحماية بشكل غير مباشر[2].

(1) بول كاميون: شغل منصب مقيم عام بتونس، نصب بابا عام 19882م شهد عهدة توقيعه للمعهاهدة المرسى، توفي سنة 1888م. أنظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تر: حمادى الساحلي: (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 128.

(2) أحمد عبيد: مرجع سابق ، ص 29.

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة

دخلت القوات الفرنسية إلى الأراضي التونسية بتاريخ 24 أفريل نيسان 1881، دون مقاومة تذكر وفي غضون شهر واحد فقط كانت القوات الفرنسية قد احتلت معظم المواقع والمدن الرئيسية في تونس، منهية بذلك استقلال البلاد، بعد المعاهدة التي وقعها الباي والتي وضعت أسسا جديدة للعلاقات الفرنسية التونسية وأعطت لفرنسا السلطة الفعلية على البلاد[1].

ظن الفرنسيون أنهم بذلك سهلوا على أنفسهم مهمة الاستيلاء على البلاد، إلا أن سكان تونس رفضوا احتلال فرنسا لبلادهم، ولم يبقوا مكتتفي الأيدي[2]؛ فأعلن الكثير من أفراد الجيش عصيان أوامر الباي، وفروا من ثكناتهم عازمين على المقاومة، فأحرجوا بذلك فرنسا وقواتها، وأعلنوا العصيان على سلطة الباي الذي استسلم، وهاجموا الجيش الفرنسي وجيش الباي الذي بعث به لمقاومة الثوار[3].

1. المقاومة في الشمال:

لعبت قبائل الخمير وسكان الجبال دور كبير في الدفاع عن البلاد، فما إن وصل خبر وصول السفن البحرية إلى ميناء "طبرقة" حتى هب أولاد بوسعيدة والحوامدة وأولاد عمر لمواجهة الأعداء، ولم تستطع قوات الاحتلال السيطرة على المدينة في 26 أفريل 1881 إلى بعد قصفها، واعترفت التقارير الفرنسية بأن سكان هذه القبائل: «قد استماتوا في الدفاع طوال ساعات عديدة، ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة»[4].

(1) عاطف عيد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس الجزائر)، موسوعة تاريخية، جغرافية، حضارية وأدبية، Edito Geps، للنشر والتوزيع، بيروت، 1999-1998، ص 66.

(2) شاوشي حباسي: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل التونسي (1881-1883)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 8، الجزائر، 1994، ص 96.

(3) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 318.

(4) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص 46.

ومن أشهر المعارك التي قامت بها هذه القبائل معركة "بن بشير" في 30 أفريل والتي شاركت فيها النساء التونسيات، وفقد التونسيون خلالها 150 قتيلا وقامت السلطات الفرنسية بمصادرة مواشيهم وإحراق منازلهم ومزارعهم[1].

توالت المعارك في الجهة الشمالية، بعد أن أنزلت فرنسا قواتها الأخرى بمدينة **بنزرت**[2] تحت قيادة القائد العام بريار[3]، فقام على إثرها الشيخ "داود بن سعد والحاج بن احمد" بحث السكان على حمل السلاح، فاستجاب لذلك أفراد مقعد وهذيل لنداء المقاومة وأصبحوا مستعدين لمواجهة الأعداء وهذا ما أكدته التقارير الفرنسية «أن قبيلة مقعد كانت برمتها في حالة عصيان في 12 ماي وانتشر أفرادها في سهل ماطر حيث التحق بهم متطوعون من هذيل ... وجزء من سكان المدينة[4]».

ولم تتمكن السلطات من القضاء على المقاومة إلا بعد استسلام أبناء مقعد وعمدت السلطات إلى نزع السلاح من أفراد هذيل وبجاوة وسكان ماطر[5]، وقامت بإخضاع الباي إلى سلطة الحماية في 12 ماي 1881، وتمكنت من احتلال مدينة ماطر في 18 ماي وباجة في 20 ماي[6].

(1) عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 13.

(2) بنزرت: هي مدينة واقعة على الساحل الشمالي لتونس على خليج مسمى باسمها، وهي قاعدة حربية هامة، عمل الفرنسيون على تحصينها وتوسيع ميناءها حتى قيل أنه يتسع لأساطيل العالم جميعهم. أنظر: حسين محمد جوهر، تونس، (دط)، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961، ص 103.

(3) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 26.

(4) مرجع نفسه: ص 26.

(5) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

(6) خليفة شاطر وآخرون : مرجع سابق، ص 26.

ومن أبرز المقاومات الأخرى تلك التي قام بها الزعيم "علي بن خليفة النفاتي[1]"، والذي كان على رأس القيادة في منطقة "قابس" قاوم قوات الاستعمار لمدة تقارب الأربع سنوات[2]، وقد ابدت فرنسا تخوفا كبيرا من ثورته خشية أن يقوم باتصالات مع الثوار الجزائريين لتقديم الدعم له، فكثفت فرنسا من قواتها واعتمدت أسلوب الوحشية اتجاهه[3]، وبذلك أنهكت قواه واضطر إلى الانسحاب إلى ليبيا، وقد ضرب بذلك أروع أمثلة الجهاد والوطنية لكن هذه المقاومة لم تعمر طويلا لأن فرنسا تمكنت بوحشيتها من فرض السيطرة الكاملة على البلاد[4].

شهد سهل بوسالم في أفريل 1881 معركة عنيفة أسفرت عن أرواح كبيرة، غير أن المقاتلين لم يستطيعوا الصمود فاضطروا إلى التراجع التدريجي، ولاسيما بعدما دعمت القوات الفرنسية بتعزيزات إضافية، فظن الفرنسيون أنهم تمكنوا من القضاء على هذه المقاومات، وأن هذه القبائل لن تثور ضدهم من جديد، غير أن المقاومة انتقلت من الشمال إلى الوسط والجنوب التونسي[5].

2. المقاومة بالوسط والساحل:

بدأت المقاومة بالوسط قبل إبرام معاهدة باردو، من خلال الدعوة التي وجهها الباي إلى قوات القبائل في 15 أفريل 1881، ومثلت هذه الدعوة التعبئة العامة الحقيقية، حيث كانت قبائل "جلاص، وماجر، والفراشيش، وبني يزيد، وأولاد عيار، ونفات والهمامة" تعيش خلافات تقليدية فيما بينها، إلا أنها آنذاك نست تلك الخلافات واتحدت من أجل مواجهة

(1) علي بن خليفة النفاتي: 1807-1885 تولى عدة مسؤوليات قبل الحماية (وظائف مدنية وعسكرية) كان آخرها عامل على فئة الأعراض، وعند حلول الاحتلال رفع لواء الجهاد ضد الفرنسيين واتصل بالعثمانيين في طرابلس وطلب نجدتهم ولكنهم عجزوا عن توفيرها توفي سنة 1885.

(2) الطاهر فرحات، علي غنابرية: العامل الديني ودوره في حركة التحرير المغاربية الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014، ص 23، 24.

(3) محمود علي عامر: تاريخ تونس وليبيا المعاصر، ط1، دار الإعصار، عمان للنشر والتوزيع، 2015، ص 32.

(4) الطاهر فرحات: مرجع سابق، ص 24.

(5) علي عامر: مرجع سابق، ص 33، 34.

العدو وأخذت تتشاور فيما بينها[1]، وهبت جموع غفيرة من قبائل جلاص بقيادة "علي بن عمارة"، والهمامة والرْيَاحْ ... للتصدي للقوات الفرنسية ومنعها من التقدم إلى داخل البلاد وتمكنوا من إدخال الرعب في صفوف العدو لمدة دامت 4 أيام، في الفترة الممتدة من 26 إلى 29 أوت 1881، وفي اعتراف من السلطات الفرنسية في إحدى التقارير: «أن المقاتلين التونسيين قد جابهوا العدو بكل بسالة طيلة هذه المعارك الثلاث»[2].

وفي 17 أكتوبر 1881 أعدت قبائل ماجر والفراشيش والزغالة 2000 من الخيالة والمشاة تحت قيادة "بن يونس والحاج الحراث"، وواجهوا قوات "فورجمول" في معركة شهيرة سميت "بمعركة حيدرة"، خلفت عشرات القتلى من بينهم القائد "محمد بن يونس" إلى جانب العديد من الجرحى[3].

شاركت قبائل "مْهنَةَ" بقيادة "فرحات بن علي بن سيد"، إلى جانب قبائل أولاد عيار، وَوْنِيفَة والهمامة... في معركة "الروحية" التي وقعت أحداثها يوم 23 أكتوبر 1881، أبدى خلالها الأهالي مقاومة مدهشة ضد قوات فورجمول، كان من نتائجها 25 قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى[4].

وفي الفترة الممتدة من 11 إلى 14 سبتمر 1881 حرصت قوات الاحتلال على غزو القيروان باعتبارها تمثل المدينة الثانية الكبرى بالبلاد والمركز الروحي لها، فشرعت قوات الاحتلال في قطع الطرق المؤدية لها، وبذلك لم تستطع قوات المقاومة بقيادة "الحاج حسين بن مسعي" من التصدي للغزاة في الطريق بين مدينتي زغوان والقيروان وتمكن الغزاة من دخول القيروان[5].

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص 25.

(2) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، مرجع سابق، ص 25.

(3) التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992، ص 128.

(4) مرجع نفسه: ص 128.

(5) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 26.

ويبدوا أن المقاومة لم تحاول الصمود في الدفاع عن المدينة فاستسلمت في أكتوبر 1881، وهذا راجع إلى أن المقاومة أدركت مدى خسارة المناطق التي احتلت في الشمال والساحل ...، فلم ترغب بالمجازفة بمدينة القيروان، فلم يبق أمامها سوى تسليمها دون تدميرها على الأقل، وما إن تمت السيطرة على القيروان حتى تفرق رجال المقاومة والتحقوا "بعلي بن خليفة" في الجنوب[1].

3. المقاومة بالجنوب التونسي:

بعد أن فشلت المقاومة في كل من الساحل والوسط التونسي، انظم مقاوميها إلى الجنوب لإعادة تنظيم صفوف المقاومة بمدينة "صفاقس"[2]، وامتدت مقاومة صفاقس للغزاة من 5 إلى 10 جويلة وصمدت أمام الأسطول الفرنسي[3].

ففي 27 جوان 1881 قامت السلطات الفرنسية بإرسال باخرة إلى صفاقس، الأمر الذي زاد من هيجان سكان المدينة والذين تلقوا الدعم من القائد "علي بن خليفة" الذي وصل إلى ضواحي المدينة في أوائل شهر جويلية مع عدد كبير من أبناء قبيلته، وأصبح القائد الفعلي لصفاقس واعترف له سكان المدينة بنفوذه وشجاعته[4]، إلا أن المدينة لم تستطع الصمود طويلا امام الأسطول الفرنسي نظرا للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار وسلاح قوات الاحتلال، وسقطت مدينة صفاقس في 16 جويلية 1881 بعد قصف بالمدافع من طرف الأسطول الفرنسي والذي دام أيام طويلة، أدى إلى هلاك الكثير منهم، رغم المقاومة التي أبدى فيها رجالها الشجاعة والبسالة[5].

---

(1) الشيباني بن بلغيث: الجيش التونسي في عهد الصادق محمد باي (1859-1882)، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث، زغلول صفاقس، 1995، ص 22.

(2) صفاقس: تبعد عن الحدود 292 كم، تمتاز بالشوارع العريضة المستقيمة، ميناءها من انشط الموانئ حيث يتوارد عليها فسفات قفصة، تحتوي على إمكانات عظيمة للزراعة والصناعة .....أنظر: تيسير خلف، رحلة محمد الزعيم وعبد الحميد شومان، ليبيا، تونس، المغرب، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، 2009، ص 30.

(3) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 26.

(4) الشيباني بن بلغيث: مرجع سابق، ص 219.

(5) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص 36.

أما قادة "بني يزيد" فقد استقروا بمدينة قابس، وكان أهالي هذه المنطقة عازمين على مواصلة المقاومة ورفضوا إنذار فرنسا الذي دعا المقاومين للاستسلام، وفي 23 جويلية قام القائد "مارك دي سانتيلار" بانزال قواته بقابس والتي كانت تتكون من 8 بوارج، وبعد الهجوم الذي تعرضت له حامية الميناء – إثر اشتباكات بينها وبين الجنود الفرنسيين– أجبرت على الاستسلام واستشهد على إثرها القائد "الحاج الجيلاني"[1].

أما مدينة قفصة فقد اتفق أهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة، وكان للجنود دور مهم فيها أشهرهم "الصاغ عثمان، والملازم محمد بن أحمد..."، إلا أنهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الذي بقي موالي للدولة، ولم يقدم لها يد المساعدة، رغم الاتهامات التي وجهت له باتفاقه وتنصيره مع الفرنسيين لدخول المدينة، بالإضافة إلى قلة صلابة موقف القبائل والجنود في الدفاع عن المدينة، لذلك لم تكن مشاركة المدينة فعالة في المقاومة[2].

4. مصير المقاومة:

لم تنل هذه المقاومات النجاح الكافي، مما أدى إلى فشلها وتعود أسباب ذلك إلى:

أ. غياب التخطيط الموحد للمقاومة، بالإضافة إلى انقسام وتشتت القيادات، فقد حاول ابن خليفة أن يوحد القادة في شخصه، حيث اجتمع مع قيادة مدينة صفاقس والقيروان ليعرض عليهم الأمر، لكنهم رفضوا ذلك وأراد كل زعيم أن يتولى قيادة قبيلته بنفسه فاستطاع الفرنسيون الإيقاع بهم [3].

ب.نقص السلاح والحاجة الماسة للرجال المقاومة للسلاح خاصة الأسلحة الحديثة وبذلك لم تستطع أسلحتهم القديمة أن تحقق النصر أمام التخطيط الحربي الفرنسي المنظم[4].

---

(1) أحمد قصاب : مرجع سابق، ص 32، 33.

(2) الشيباني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 220.

(3) شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 311.

(4) مرجع نفسه، ص 311.

ج. طبيعة تونس ليست جبلية مما سهل على الجيش الفرنسي القضاء على المقاومة التونسية[1].

د. تطلع الثوار التونسيون للدولة العثمانية من أجل مديد العون والمساعدة لها، لكن هذه الأخيرة كانت تعيش ضعف كبيرا وضغوطات جعلتهم يتخلون عن واجبهم في مساعدة التونسيين[2].

هـ. استسلام سكان المدن خاصة بنزرت والقيروان والكاف وباجة وغيرها للعدو، حيث كانت مقاومة التونسيين للاحتلال بالدرجة الأولى نابعة من الجبال والبوادي والأرياف، كما لم تلقى سلطات الحماية مقاومة تذكر في تونس العاصمة، باستثناء المحاولات التي قام بها "العربي زروق" رئيس بلدية الحاضرة[3].

و. منع التونسيين من جلب السلاح ومواد الحرب المختلفة من بارود وذخائر...، لأن التونسيين لم يعد لديهم الحق في التعامل مع غير فرنسا، طبقا لمعاهدة باردو، وبذلك لم يعد بإمكانهم تلقي أو طلب الدعم من أي بلد[4].

ز. تأثير الباي وأعوانه تأثيرا سلبيا على المقاومة المسلحة بوقوفه إلى جانب الفرنسيين، وتقديم المعلومات لهم حول إدلاءات العارفين بمخابئ الأسلحة في البلاد والطرق المؤدية لها[5].

ح. الوهن الاقتصادي والديمغرافي للبلاد بسبب التغلغل الأمبريالي الأوربي في تونس قبل انتصاب الحماية وتفشي المجاعة والأوبئة والتخلف المعرفي والتكنولوجي والعلمي مقارنة بما شهدته أوربا من تطور في القرن 19م[6].

---

(1) عبد الكريم غلاب : مرجع سابق، ص 319.

(2) شوقي عطا الله الجمل : مرجع السابق، ص 312.

(3) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص 55.

(4) الشيباني بن بلغيث: مرجع سابق، ص 223.

(5) محمد علي الداهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 45.

(6) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 19.

المبحث الثالث: المقاومة السياسية

1. حركة الشباب التونسي:

بدأ التونسيون في تنظيم أنفسهم وقواهم لمواجهة الاستعمار الفرنسي من خلال التكتلات الحزبية والسياسية بعد فشل المقاومة المسلحة، تأسست حركة الشباب التونسي في الفترة الممتدة من (1907- 1912)[1]، على يد جماعة من الشباب منهم علي باش حامبة[2] وأعتبر الإعلان عن تأسيسها بمثابة الضربة الموجهة للاستعمار الفرنسي من طرف التونسيين، والدافع القوي والجديد لتنظيم الأحزاب السياسية التي ستتشكل في المستقبل[3].

وحركة الشباب التونسي هي وليدة نشاطات ثقافية وتوعوية، بدأت بعد سنوات من انتصاب الحماية الفرنسية نذكر منها:

أ. جريدة الحاضرة:

تعتبر أولى بوادر ظهور حركة الشباب التونسي، صدرت سنة 1888، على يد نخبة من شيوخ الزيتونة وخرجي المدرسة الصادقية، وكان مديرها علي بوشوشة لعب دورا كبيرا في توعية المجتمع التونسي من خلال اهتمامها بقضايا[4] مصيرية تهم كامل سكان البلاد التونسية، فقد طالبت هذه الجريدة بإصلاح التعليم والمحافظة على الأحباس، وحماية السلع التونسية من المنافسة الأجنبية، والمناداة بتمثيل التونسيين في المجالس النيابية[5]، وقد نشر

(1) غيلان سمير طه التكريتي: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918- 1939، مجلة الفراهيدي، العدد 13، د م ن، 2012، ص 2.

(2) علي باش حامبة 1876- 1918: من اسرة تركية عريقة من سكان الأنظول، ورث عن جده نفوذه وحبه للنظام، من تلامذة المدرسة الصادقية كان يتمتع بحزم وقدرة فائقة على الاستيعاب مما أثار إعجاب أقرانه وأساتذته، تم استدعائه للإشراف على المدرسة الصادقية وأقر العزم على التفرغ لخدمة قضية بلاده، قام بإصدار جريدة ناطقة بالفرنسية "التونسي"، توفي إثر إصابته بحمى خطيرة ودفن بالقرب من قصر شيراغان، (أنظر: صادق الزمرلي، مرجع سابق، ص 143- 144).

(3) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص 56.

(4) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مجلد 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 24- 25.

(5) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 24.

علي بوشوشة[1] مقالا يوم 20 نوفمبر 1894 أكد فيه على جملة من المطالب التونسية وهي:

- ضرورة حماية أراضي الأحباس وهي أملاك غير قابلة للبيع ومخصصة لغابات خيرية.
- إنشاء مراكز للتدريب الفلاحي والصناعي.
- مشاركة التونسيين في انجاز الأشغال العامة.
- إحداث بنك للقرض العقاري له فروع في كل مدن الإيالة.
- تعميم التعليم وتعصيره بإدخال مواد عصرية، وتعليم اللغة العربية في كل المدارس[2]، لأن التعليم في المدارس التي قامت السلطات بفتحها كان مقتصرا على أبناء المستوطنين وكان دخولها ممنوعا على الأهالي، فحرم أبناء الوطن من التعليم الحديث، وليس أمامهم إلا فرصة التعليم في الكتاتيب والمدارس التبشيرية ...، هذا بالإضافة إلى اعتبار اللغة العربية أجنبية[3].

لم يقتصر نشاط جماعة الحاضرة داخل تونس فقط بل أقاموا تواصلا مع حركة الدستور المراكشية، كما نسقت الجريدة حملة منظمة ضد مولاي عبد العزيز سلطان المغرب لمواقفه السلبية ووصفه بصاحب المواقف المتخاذلة[4].

وهكذا فقد ساهمت جريدة الحاضرة في تكوين رأي عام بالبلاد التونسية وكانت منبرا لنشر الأفكار الليبرالية، إلا أن الأفكار العصرية التي كانت تروج لها اصطدمت بالأوساط

(1) علي بوشوشة: 1859- 1917: ينحدر من عائلة مجيدة ببنزرت، تربى على حب الأرض والأشغال الفلاحية، درس بالمعهد الصادقي، امتاز بالاجتهاد والانضباط، أسس جريدة "الحاضرة" 1881، توفي يوم 18 أوت 1917 على إثر مرض العضال، (انظر: الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص 133- 139).

(2) علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)، تع: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 126.

(3) راغب السرجاني: مرجع سابق ، ص 28.

(4) علي عامر: مرجع سابق، ص 46.

المحافظة بجامعة الزيتونة ولاكتساب أفكارهم صدى أكثر انتشارا، والتغلب على هذه المقاومة شارك جماعة الحاضرة في تأسيس الجمعية الخلدونية[1].

ب. **الجمعية الخلدونية:**

جمعية ثقافية تأسست على يد محمد الأصرم[2] في 22 ديسمبر 1896 ترمي إلى نشر الثقافة العصرية، وتلقين العلوم العصرية للشباب التونسي، تمثل نشاطها في إلقاء دروس ومحاضرات في مختلف المجالات المعرفية والثقافية والتاريخ ...، وجهت بالدرجة الأولى إلى طلبة الزيتونة، وكسبت دعم المقيم العام روني ماديا ومعنويا[3].

ومن هنا نرى أن الجمعية الخلدونية جاءت لسد الثغرة في التعليم الزيتوني الذي كان مقتصرا على المواد الدينية واللغوية، ويشير الدكتور عبد المجيد في كتابه موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية "إن التعليم الزيتوني كان متخلفا عن عصره بثلاثة قرون ومراجعة تعود إلى أوساط القرون الوسطى عقيمة تعتمد على الحفظ ..."[4].

فأقبل العديد من طلبة الزيتونة على متابعة دروس الخلدونية فكان تعليمهم حسب طرق جديدة ومواد غير واردة في التدريس الزيتوني يمثل إسهاما في تكوين الفكر النقدي لديهم، وتمكينهم من التفتح على العالم المعاصر، وكان ذلك فرصة لإظهار حالة الانحطاط الذي أصبح عليه العالم الإسلامي، وهذا بهدف النهوض بالبلاد التونسية وذلك يقضي اقتناء التقنيات والمناهج الغربية، إلا أن الإقبال على هذه الجمعية كان محدودا جدا، ونتيجة لذلك تم إنشاء جمعية جديدة أطلق عليها اسم جمعية قدماء الصادقية أو "الجمعية الصادقية"[5].

---

(1) علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص 128.

(2) محمد الأصرم: أصله من القيروان ونسبهم في قبائل الفتح من اليمن أخوه أبو العباس المشهور في الفضل والأدب، تقلب في الخطط النبيهة كولاية صفاقص، تصرف في أحوال الزواوة أنفق جاهه في أبواب الخير، توفي 14 ماي 1908. (أنظر: أحمد بن أبي ضياف، اتحاد أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مجلد 4، ج7، دار العرب للكتاب، تونس، 1999، ص 52).

(3) خليفة شاطر وآخرون : مرجع سابق، ص 65.

(4) عبد المجيد كريم وآخرون : مرجع سابق، ص 26.

(5) علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق ،ص 131.

ج. الجمعية الصادقية:

لقد مهد خير الدين باشا التونسي لظهور الطبقة الأولى من هؤلاء الشباب المجددين حين أسس المدرسة الصادقية 1875 لتدريس العلوم الحديثة في إطار عربي، وفيها تخرج رواد الحركة الوطنية من أمثال بشير صفر وعلي باش حامبة[1].

تأسست هذه الجمعية في 23 ديسمبر 1905م أسندت رئاستها إلى خير الله بن مصطفى[2] بينما تولى علي باش حامبة مهمة الإشراف على معظم أنشطتها وخاصة الثقافية كان هدفها نشر الأفكار العصرية من خلال إلقاء المحاضرات والنقاشات السياسية،[3] شملت مواضيع شتى من علم وأدب وفلسفة واجتماع، مخصصة لأعضاء الجمعية ولضيوفهم ومدعويهم، وتنظيم دروس في الأدب الفرنسي والفلسفة واللغة اللاتينية ...، التي يحتاج إليها الطلبة لاجتياز امتحان البكالوريا[4]. وقد كانت الجمعية الصادقية تهدف من وراء تثقيف الجماهير نشر الآراء العصرية ومبادئ العلوم وأن تحبب إليهم العمل ومختلف وجوه النظام حتى يتطور بسرعة ويبلغوا مستوى يتلاءم مع مقتضيات العصر، ويمكنهم من النجاح في الكفاح من أجل الحياة الذي لطالما كان يزداد ضراوة في بلادهم[5].

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق ، ص 322.

(2) خير الله بن مصطفى: من أصل أجنبي من منطقة "موري" اليونانية، ألحق بالجيش التركي وتدرج في سلك الجندية، عين أستاذ بالمدرسة الحربية بباردو حيث لفت إليه الأنظار، حاز على دبلوم دراسات العربية العليا في 1905 اسند إليه رئاسة الجمعية الصادقية، كما عين مديرا لجمعية الأوقاف. (أنظر: الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص 319– 321).

(3) يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين ،دط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994،ص36

(4) أحمد عبد السلام: المدرسة الصادقية والصادقيون، المجلة الصادقية، العدد 39، بيت الحكمة/ قرطاج، تونس، 1994، ص 4.

(3) مرجع نفسه: ص 6.

وفي مطلع القرن العشرين عمد الشباب التونسي إلى القيام بنشاط ثقافي يدافع بصفة صريحة من مصالحهم ومتطلباتهم وهذا ما ورد في الخطاب الذي ألقاه البشير صفر[1] في 24 مارس 1906[2] بمناسبة تدشين مأوى العجز وبحضور المقيم العام ستيفان بيشون "STEPHEN PICHON" وذلك بصفته رئيس جمعية الأحباس[3]، وقد أثار خطاب بشير الصفر حفيظة بعض المعمرين الذين اعتبروه خطرا على الوجود، كما أعابوا على سياسة المقيم العام المتسامحة، وحملوه مسؤولية ما حصل في البلاد، فطالبوا حكومة الحماية بالقضاء عليها وهي في المهد[4].

وقد وضح البشير صفر في هذا الخطاب السياسي والاقتصادي الحالة التعيسة التي يعيشها المواطن التونسي بسبب تدهور التجارة والصناعة، وانتزاع الأراضي من ملاكها الحقيقيين[5]. ومن جهة أخرى فقد وجد خطاب البشير صفر استحسانا وتجاوبا كبيرا لدى الأوساط التونسية والأوساط اليسارية اللبرالية الفرنسية سواء في البرلمان أو على أعمدة الصحف مثل جريدة "لوطون" "LeTempt"[6].

وخلاصة القول أن العمل الصحفي والثقافي مهد الطريق لانبعاث النشاط السياسي منذ 1906 بقيادة نخبة متخرجة أساسا من المعهد الصادقي والكليات الفرنسية أطلق عليها حركة الشباب التونسي، ولم تكن هذه الحركة حزبا بالمعنى المعروف ولم يكن لها مقر مركزي

(1) بشير صفر: ولد بالمهدية 1863، رئيس جمعية الحاضرة، درس بجامع الزيتونة ثم المدرسة الصادقية، انتقل إلى فرنسا ضمن بعث علمية لمواصلة دراسته في الهندسة والرياضيات والفيزياء، انقطع بعد فرض الحماية، كان له دور في تأسيس جريدة الحاضرة والجمعية الخلدونية التي تولى رئاستها، تولى مسؤولية أموال الأوقاف إل غاية جوان 1908. (أنظر: الصادق الزمرلي، مرجع سابق، ص 121- 124).

(2) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 27- 28.

(3) المرجع نفسه، ص 135.

(4) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 68.

(5) علي عامر: مرجع سابق، ص 41.

(6) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 68.

وخلايا داخل البلاد، ولا بطاقات انخراط ولا قيادة منتخبة، وكانوا يجتمعون بمقر جريدة التونسي وكان عددهم بعض العشرات لا أكثر[1].

وأول عمل قامت به حركة الشباب التونسي هو إصدارها لجريدة "التونسي" سنة 1908، وهي أول جريدة تونسية تصدر باللغة الفرنسية وقعها باشحامبة وقد طرحت هذه الجريدة مطالب حركة الشباب التونسي نذكر منها:

1-من الجانب الاقتصادي: التأكيد على تعميم الفلاحة والصناعات المحلية والمطالبة بتأسيس صناديق احتياطية وتوفير القروض وتنظيم التعليم المهني الفلاحي وكذلك إصلاح جبائي لمجابهة الأجنبيين[2].

2-ومن الجانب الاجتماعي: ارتكز برنامج الشباب التونسي على احترام الأحباس وإصلاح التعليم وجعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا، واحترام الأوقاف العامة والخاصة، وتأسيس نظام الإسعاف العمومي والطبي، وتحسين حالة الفلاحين ومساهمتهم في الأشغال العمومية[3].

3-أما على الصعيد السياسي: فقد طالبوا بنظام سياسي يتلاءم مع التصور العصري، وتشريك الأهالي في إدارة شؤون بلادهم، وحماية السكان من التمييز والاستبداد، والتأكيد على الفصل بين السلطة الإدارية والقضائية ...، وبذلك فإن حركة الشباب التونسي كانت تدعو إلى إصلاحات في نطاق الحماية ومشاركة التونسيين في إدارة بلادهم، ولم تطرح الحركة قضية الاستقلال[4].

(1) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 30-35.

(2) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، مرجع سابق، ص 31.

(3) علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية: مرجع سابق، ص 139.

(4) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، مرجع سابق، ص 33.

ب. حزب تونس الفتاة:

حاول الفرنسيون تطبيق سياسة التجنيس في البلاد التونسية وتقوية عدد الجالية الفرنسية التي لم تكن ضعيفة بالنسبة للأهالي، حينها تقدمت مجموعة من الشباب المثقف لمقاومة هذا التيار والتصدي لسياسة التجنيس الجماعي لليهود، واستفاد التونسيون من مقاطعة اليهود وشجعهم ذلك على الاتفاق حول حركة باش حامبة وكونوا الحزب الذي أطلق عليه حزب تونس الفتاة[1].

تأسس حزب تونس الفتاة في 24 مارس 1907، تزعمه باش حامبة والبشير صفر، ويبدو من الاسم الذي اختير له أنه كان متأثرا بحركة تركيا الفتاة[2]، ومن هذا المنبر يمكن تشبيهه بالحزب الوطني المصري من حيث الأهداف والمثل، ومسايرة حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة العثمانية خلال فترة الحرب العالمية الأولى[3].

وقد اتسم نشاط حركة تونس الفتاة بالسلمية والمطالبة بإجراءات بعض التعديلات، كما أيد أصحابها التحركات الجماهيرية كرد عنيف منها لمقاومة تجاوزات الاستعمار الفرنسي[4].

فلقد ساند الحزب الإضرابات التي شنها طلبة الزيتونة وتعود أسباب هذا الإضراب إلى العريضة التي تقدم بها طلبة جامعة الزيتونة إلى الإدارة والوزارة الأولى في 15 أفريل 1910، تضم مجموعة من المطالب من بينها: تنظيم التعليم، والإعفاء المدرسي من ضريبة المجبي[5] وكذلك الخدمة العسكرية، وتحسين ظروف عيشهم ...، لكن أغلب أساتذة هذه

(1) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 49- 50.

(2) منتدى الأوزبكية: اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 67.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 323.

(4) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 75.

(5) المجبي: هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي 1856، يدفعها كل تونسي بالغ.(أنظر: علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، ص 22).

الجامعة من المحافظين وبذلك رفضوا هذه المطالب[1]، وفي سبيل هذا نظموا مسيرات وتجمعات في الشوارع وأمام قصر الحكومة، كما عقد بعض نواب الطلبة خطابا بحصن الجامع يوم 18 أفريل 1910، أثنى فيه باش حامبة على تحركات الطلبة وافتخر بذلك لكونه زيتوني مثلهم وأكد خلاله أن جريدته تحت خدمتهم وتتبنى مطالبهم وتدافع عنهم، وذلك ما قامت به فعلا[2].

ولقد طلب هؤلاء الطلبة من علي باش حامبة وحسن قلاتي بالتوسط بينهم وبين الإدارة، والتفاوض مع السلطة لتلبية مطالبهم حتى يتم إنهاء الإضراب، وقد قبلت سلطة الأشراف تقديم بعض التنازلات[3].

كما قام حزب تونس الفتاة بحملة سياسية واسعة النطاق سببها الاعتداء الإيطالي على ليبيا، حيث لعب باش حامبة دورا فعالا في هذا الصدد، وأصبح هذا الأخير همزة وصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس[4].

ومن ناحية أخرى فقد قام أعضاء حزب تونس الفتاة بتقديم تضحيات لهذا الشعب الشقيق، تمثل في إعانة المجاهدين الطرابلسيين بما في المستطاع، وتأسست خلالها لجان وجمعيات تعمل على جمع التبرعات والأسلحة تمد بها المكافحين الليبيين، وسرعان ما بدأت القوافل المحملة بالمؤونة والذخائر... في الدخول إلى طرابلس عبر الحدود الجنوبية، رغم الحراسة المشددة من الفرنسيين، وقد شارك في هذا الكفاح جماعة كبيرة من المتطوعين التونسيين الذين مات الكثير منهم على الأراضي الليبية[5].

---

(1) شارل أندري جوليان: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب: محمد مزالي، الشركة التونسية للتوزيع، د س، ص 128.

(2) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 38.

(3) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 75- 76.

(4) منتدى الأوزبكية،:إتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مرجع سابق، ص 67.

(5) الجيلاني بن الحاج يحي: محمد المرزوقي، معركة الزلاج، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص 12- 13.

أما على المستوى الإعلامي فتجلى في جريدة الاتحاد الإسلامي التي أصدرها باش حامبة، غطت أحداث طرابلس الغرب عبر أعدادها الستة مما جعل لها تأثير ورواج على كل بلدان العالم الإسلامي، وأبرز الحزب من خلالها نجاحه في التعريف بالقضية الليبية في العالم الإسلامي والتنديد بالهيمنة الأوروبية[1].

وفي هذا الصدد أشار محمد مرزوقي في كتابه معركة الزلاج قائلا: "بأنه شهد هذه المساعدة التونسية الليبية، وذلك بعد أن حدثهم أحد حراس الحدود الجنوبية التونسية ...، الذي أُمر من طرف قادة الفرنسيين بوجوب العثور على قافلة محملة بالأسلحة في طريقها إلى المجاهدين وحجزها والقبض على رجالها، ولما لحقوا بها تركوها في سبيلها، واتفقوا بالإدعاء بعدم رؤيتها واللحاق بها"[2].

شارك حزب تونس الفتاة في مؤتمر شمال إفريقيا الاستعماري، انعقد هذا المؤتمر بباريس في شهر أكتوبر 1908، وتم استدعاء 7 من التونسيين معظمهم من أعضاء "حزب تونس الفتاة"، قدم النواب خلال هذا المؤتمر جملة التقارير حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والحالة التي آل إليها التعليم بتونس[3]، ومن جهة أخرى دافع محمد بالخوجة[4] عن القضاء التونسي والمناداة بإصلاحه، بالإضافة إلى بعض المقترحات التي أثارت إعجاب المؤتمرين، بما اتسم به من اعتدال وفصاحة[5].

أما البشير صفر فقد ندد من جهته على ما تتعرض له الأحباس من انتهاكات على أيدي المحتل الفرنسي، وعبد الجليل الزاوش دعا إلى إرساء قوانين تحمي الشغالين، وقد ثارت

(1) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 39.

(2) الجيلاني بن الحاج يحي: محمد المرزوقي، مرجع سابق، ص 15.

(3) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 37.

(4) محمد بالخوجة: 1869– 1942: أحد تلامذة المدرسة الصادقية، أقبل على دراسة الآداب العربية التي كان يفضلها، مما جلب له الانتباه بمعارفه المتينة وأسلوبه الطريف، دعا إلى تأليف الفهرس العلمي لمكتبة جامع الزيتونة، أنتخب عضوا في الهيئة المديرية لمعهد الخلدونية، وفي أيامه الأخيرة فرض على نفسه العزلة التامة. (أنظر: الصادق الزمرلي: مرجع سابق، ص 227– 228).

(5) مرجع نفسه: ص 231.

ثائرة المعمرين بسبب ما جاء في هذه التقارير، في حين الأوساط الليبرالية في فرنسا عبرت عن تفهمها وتعاطفها معهم[1].

ولكن سرعان ما اعتقلت سلطات الحماية زعماء حزب تونس الفتاة سنة 1911م، والذي اختار أعضاؤه الإقامة في الاستانة[2]، ورغم حل حزب تونس الفتاة فقد ظل رجاله الباقون يعملون في الخفاء تحت زعامة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وكانوا يجتمعون بمنزل الأمير محمد الحبيب، فقد اعتقلت السلطات الفرنسية سنة 1914م مجمعا من أنصارهم وبقوا في السجن طيلة فترة الحرب الكبرى[3].

قرر المجلس البلدي لمدينة تونس مسح مقبرة الزلاج[4] لمعرفة حدودها،وبيع الأراضي المحيطة بها للوافدين الجدد من الكولون، ونشر مطلب تسجيل هذه المقبرة في جريدة "الرائد الرسمي" التونسي في أكتوبر 1911 تبقا لإجراءات القانونية الجاري العمل بها، وعين يوم 7 نوفمبر 1911 لعملية التسجيل، ووجهت دعوة إلى سكان العاصمة باعتبارهم أصحاب المقبرة لحضور عملية التسجيل[5].

شعر خلالها الوطنين التونسيون بأن هذه العملية تنطوي على تدنيس مقابر المسلمين واجتياح حرمة موتاهم، فقرروا الاجتماع في مظاهرات كبيرة على أرض المقبرة في اليوم الذي تقرر فيه مسحها وتسجيلها[6].

وكان لمسجد الزيتونة دور كبيرا في تأليب الرأي العام كما كان مركزا لتنظيم هذه المظاهرات والاحتجاجات[7]، ورأى بعض الباحثين في تحليلهم لأسباب الانتفاضة «أنها

(1) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 37.

(2) منتدى الأوزبكية: اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مرجع سابق، ص 67.

(3) علال الفاسي: مصدر سابق، ص 58- 59.

(4) الزلاج: نسبة إلى صاحب الأرض "محمد الزلاج القيراواني"، الذي قام بشراء الأرض "هنشير" التي كانت ملك أحد اليهود وأفقه علامة باسم سيده على أموات المسلمين. أنظر: محمد مرزوقي، الجيلاني بن حاج: مرجع السابق، ص 18.

(5) مرجع نفسه: ص 19.

(6) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 76، 77.

(7) الطاهر فرحات، علي غنابرية: مرجع سابق، ص 26.

عملية مدبرة من بعض أعضاء حركة الشباب التونسي، وأنها كانت تنتظر الظروف الملائمة، فحصل ذلك أثناء غياب المقيم العام قابريار ألابتيت»[1].

وذلك نتيجة ما شهدته البلاد التونسية من مظالم وضرائب أهلكت كاهل الشعب، ومن احتلال الفرنسيين مناصب هامة في الإدارات الرسمية، ومن نزع للأراضي الخصبة وحرمان الأهالي منها، مما جعل الغضب يزيد في النفوس ترقبا لفرصة يعبرون بها عن غضبهم[2].

أما المسؤولون في إدارة الحماية إستغلوها كحركة معادية لإيطاليا وإن سببها هو احتلال إيطاليا لطرابلس، ولمقتل طفل تونسي برصاص إيطالي[3].

وفي هذا الصدد يقول: "أحمد توفيق المدني" «خرج الناس يومئذ اشتاتا... وعزموا على الدفاع عن مقبرة أجدادهم بكل ما ملكوا من قوة، فوجدوا أبواب المقبرة موصدة وحطموها واقتحموها... ووجدوا حوال المقبرة جماعة غفيرة من رجال الشرطة... ولم يصدقوا ما كان يقال لهم من عدول البلدية عن التسجيل... وكاد يسير بسلام، لولا الأيدي المحركة الخبيثة، أطلق أحد مسؤولي الشرطة الفرنسية عيارا ناريا أردى به أحد التونسيين قتيلا، فأخذ التونسيون يضربون بالحجارة فلم يكن لهم سلاح غيرها... ودافعوا عن أنفسهم بما استطاعوا ولم يخرجوا منها سالمين...»[4].

وكانت تلك أول مرة اصطدمت فيها القوة المسلحة مع الشعب التونسي، فأسفرت هذه الأحداث عن قتل 8 من الفرنسيين والإيطاليين، ولم يعرف حتى اليوم العدد الحقيقي من القتلى التونسيين، وإثر هذه الحوادث انتهت حالة حصار، ولن ترفع إلا سنة 1921 وصدرت

(1) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 77.

(2) الجيلاني بن حاج يحي، محمد المرزوقي: مرجع سابق، ص 15.

(3) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 77.

(4) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 72، 73.

أحكام بالإعدام والقي على 35 من المتظاهرين وحكم على سبعة منهم بالإعدام[1]، ونفي آخرون منهم باش حامبة الذي أقام بالاستانة مدة طويلة تولى فيها بعض المناصب[2].

كما كان من نتائج هذه الواقعة تعطيل الصحف العربية واحدة تلوى الأخرى منها "الحاضرة، التونسي، الصواب، المنير..."، وبقيت معطلة لمدة 8 سنوات، وأطلقت السلطات العنان للصحف الاستعمارية واستغلت الانتفاضة لترمي حقدها ونقمتها على البلاد وأهلها[3] وقعت أحداث مقاطعة الترامواي بعد ثلاثة أشهر من انتفاضة الزلاج وتحديدا بتاريخ فيفري 1912[4]، وقد كانت بسبب حقد الشعب على شركة الترام الكهربائي بسبب السلوك العنصري الذي اتسم به عمالها الأجانب حيث أن الشركة لم تكن تستخدم إلا الأجانب أما الفئة القليلة من التونسيون الذين كانت تستخدمهم كانوا يعانون من سوء المعاملة بالإضافة إلى انخفاض الأجور، مقارنة مع الأجانب، وزيادة على هذا فقد كانوا يعانون من انعدام فرص الترفيه.

وبما أن أغلب العاملين في الشركة إيطاليين، عمدوا على إثارة مشاعر التونسيين والسخرية منهم[5] خاصة إبان حرب طرابلس التي أزكت لهيب التحدي، الذي بلغ ذروته عندما داس سائق عربة ترامواي أحد الأطفال التونسيين وأراده قتيلا فبينما الناس مازالوا تحت تأثير حوادث الزلاج والأحداث الواردة من طرابلس رأوا أن في هذا الحادث مظهرا جديدا من مظاهر حقد الأوربيين على المسلمين لذلك قرروا مقاطعة الترامواي[6].

(1) شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية لنشر، تونس، 1976، ص 90.

(2) طاهر فرحات ، علي غنابرية: مرجع سابق، ص 26.

(3) الجيلاني بن حاج ، محمد المرزوقي: مرجع سابق ، ص 39، 40.

(4) أحمد توفيق المدني : مصدر سابق، ص 42.

(5) الجيلاني بن حاج ، محمد المرزوقي : مرجع سابق ، ص 190.

(6) مرجع نفسه: ص 199.

لقد بدأت عملية المقاطعة تلقائيا، وفيما أصبحت تحركها لجنة سرية تدعوا المواطنين إلى عدم ركوب الترامواي بداية من 09 فيفري 1912م[1]، وبموجب هذا الإجراء أصبحت الشركة مهددة بالإفلاس لبذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى التدخل، من أجل البحث عن حل سريع للأزمة القائمة.

وبناءا على ذلك استدعت بعض الأعيان الذين رأت فيهم العقل المدبر والمخطط حركة المقاطعة هذه فعملت على إنهائها بعد عقد اجتماع ناقش الحاضرون فيه تعرف سائقي عربات الترامواي وتناولوا أوضاع اعمال التونسيون في هذه الشركة وصرحوا سياسة التمييز المنتهجة ضدهم واللامساواة المطبقة عليهم عند الانتداب أو تحديد الأجر أو ضبط شروط الترقية وعليه صرح علي باش حانية أن المقاطعة كانت عفوية وبإمكانه وضع حد لها إذا تمت تلبية مطالبه[2] المتمثلة فيما يلي:

- طرد العمال الإيطاليون وتعويضهم بفرنسيين وتونسيين.
- مساواة كافة العمال، مساواة دون تمييز.
- تخفيض السرعة في الأحياء العربية.
- استعمال اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في كتابة العناوين والمحطات والإشارات.
- التزام عمال الشركة باحترام الركاب من التونسيين.
- طرد السائقين الذين يتسببون في مقتل الناس وإيذائهم[3].

(1) الطاهر عبد الله: الحركة التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830، 1956، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990، ص 50.

(2) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 80.

(3) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 45.

الفصل الثاني:

الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الأولى

وظهور الحزب الحر الدستوري.

المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي.

1. ظروف تأسيس الحزب.

2. تأسيس الحزب.

3. نظامه الإداري.

المبحث الثاني: برنامج الحزب ونشاطه.

1. برنامج الحزب.

2. نشاط الحزب.

المبحث الثالث: المواقف الوطنية والفرنسية من الحزب.

1. المواقف الوطنية.

- **موقف الباي.**
- **موقف الطرق الصوفية.**
- **موقف الشعب التونسي.**

2. المواقف الفرنسية.

المبحث الرابع: انشقاق الحزب الدستوري.

حاولنا في هذا الفصل أن نسلط الضوء عل وجه آخر من الكفاح التونسي ضد الاستعمار الفرنسي، بعد فشل المقاومة المسلحة، تزعمه نخبة من القادة الوطنيين المثقفين من خريجي المدارس المشرقية أمثال الثعالبي، أحمد الصافي...، والذين ساهموا في نشر الوعي السياسي لدى الشعب التونسي في شكل حركات سياسية وأحزاب لمجابهة السلطات الاستعمارية التي زادت من حدتها على فرض سلطتها على البلاد من خلال القوانين والمشاريع التعسفية التي وقفت في وجه الوطنيين التونسيين وخاصة نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي.

المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي.

1. ظروف تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي:

ساهمت الحرب العالمية الأولى في نشر الوعي الوطني لدى التونسيين و إلى ظهور أوضاع جديدة أدت إلى إرساء دعائم الحركة الوطنية التونسية التي تأثرت بمجموعة من الأحداث الداخلية والخارجية والتي قامت بتغيير مسارها السياسي منها[1]:

- **الأحداث الدولية:**

إعلان الرئيس الأمريكي ولسن لمبادئه الأربع عشر في جانفي 1917 منها حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تمييز عرقي أو ديني ونادى بتكوين جمعية أمم من الشعوب الكبيرة والصغيرة ومطالبة كل شعب مستعمر من طرف قوة أجنبية أن يطرح رغائبه ومشاكله وهي ترد عليه[2]، وقد انتشرت هذه التصريحات في فرنسا وتونس والبلدان الأخرى ونالت إقبال الشعوب المضطهدة فلم تكد الحرب العالمية الأولى تضع أوزارها حتى قامت هذه الشعوب خاصة منها العربية في المشرق والمغرب بطلب حقها في الاستقلال وهو المفهوم الحقيقي لمبدأ حق تقرير المصير[3]، ولقد كان الشعب التونسي من بين الشعوب العربية التي

(1) غيلان سمير طه التكريتي: الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص189.

(2) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص85.

(3) شاوش حباسي: محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية 1919م ـ 1920م، مرجع سابق، ص200.

تقدمت بعرائضها لمؤتمر فرساي[1]، معتمدة أساسا على مبادئ الرئيس ولسن مستغلة بذلك هذه الأوضاع، ومتعلقة بمبدأ حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وعلى هذا الإعلان حاول الوطنيون التونسيون وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي[2] عرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح بفرنسا عام1919.

- انتصار الثورة البلشفية والتي كان لها الأثر البالغ لدى بعض الزعماء الوطنيين خاصة بعد أن تم الإعلان عن قيام الأممية الشيوعية الثالثة وإيلائها أهمية لحركات التحرر الوطني بالمستعمرات[3].
- **أحداث تركيا:** إن ارتباط النخبة المثقفة بسياسة الجامعة الإسلامية التي سلكها السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909) وبجمعية الاتحاد والترقي التي ساندت نشاط الوطنيين في المهجر طوال الحرب الأولى قد جعل الرأي العام التونسي يتابع باهتمام كبير تطورات الوضع باسطنبول بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية وسقوطها، فقد انتظمت مظاهرات أمام مقر الإقامة العامة احتجاجا على احتلال الجيوش الانجليزية لاسطنبول في 10/ 03/ 1920م وهو ما غذى الشعور الوطني لدى التونسيين[4].
- تأثر الحركة الوطنية التونسية بما غالته الحركة الوطنية المصرية من استقلال من الهيمنة الانجليزية سنة 1920 والصراع الانجليزي الفرنسي في إفريقيا واسيا والذي استغلته الحركة الوطنية المصرية عاملة بمبدأ (عدو العدو صديق) وصادقت الفرنسيين

(1) يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، مرجع سابق، ص58.

(2) عبد العزيز الثعالبي: (1876 ـ 1944): هو عبد العزيز ابن إبراهيم عبد الرحمان الثعالبي الزعيم السياسي والخطيب والكاتب تعود أصوله من أسرة جزائرية هاجرت إلى تونس بعد الاحتلال، ولد بتونس سنة 1976م حفظ القرآن الكريم والتحق بجامع الزيتونة وتابع دروسه بالمدرسة الخلدونية وفي سنة 1907 عمل في حركة تونس الفتاة وأصدر جريدة سبيل الرشاد، سافر إلى مصر واحتك هناك بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو، تعرض للنفي وأودع السجن ثم أفرج عنه وأسس مع رفقائه الحزب الحر الدستوري سنة 1920، توفي سنة 1944م، من مؤلفاته تونس الشهيدة، تاريخ شمال إفريقيا، أنظر محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 199'، ص213 ـ 216/ أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987، ص10.

(3) خليفة شاطر: مرجع سابق، ص86.

(4) يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص59.

ضد الانجليز والمبادرات التي عمل عليها الزعيم سعد زغلول والتي تمثلت في طرح قضية الاستقلال[1].

- حصول البلاد الطرابلسية على الميثاق الأساسي عام 1919 الذي ينص على إنشاء برلمان طرابلسي تكون فيه الأغلبية الساحقة للأعضاء المسلمين، فقد كانت الحركة الوطنية التونسية على صلة وثيقة بالحركة الوطنية الليبية وتأثرت أيما تأثر بقانون الميثاق الأساسي وحقهم بتسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم[2].
- تعاطف بعض العناصر اليسارية البرلمانية مع المطالب الوطنية[3].

- **الأحداث الإقليمية:**

- حصيلة الحرب أو "ضريبة الدم": لقد كان من نتائج مشاركة البلاد التونسية إلى جانب الدولة الفرنسية في مجهودها الحربي، أن فقدت رصيدا بشريا هاما أثر سلبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى على سوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة الشيء الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى تشغيل سجناء الحق العام لسد الفراغ الحاصل وهو ما أحدث موجة غضب لدى الأهالي والنخب المثقفة[4].
- السياسة الاستعمارية ومواصلة الاستيلاء على الأراضي أمام تزايد حاجيات الدولة الفرنسية إلى المواد الفلاحية بعد نهاية الحرب العالمية الأول، عمل المقيم العام "إيتان فلاندان" (1918 ـ 1920) بفعل أمر 8 ماي 1920 على ضم الأحباس لصالح المساحات الزراعية التي يتصرف فيها المعمرون وهو ما أثار ردود فعل من قبل مشايخ الطرق الدينية وقد تزامن هذا الإجراء مع تدني أوضاع الفلاحين التونسيين بفعل الجفاف

(1) الحبيب ثامر: هذه تونس، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص88.
(2) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص59.
(3) أحمد القصاب : مرجع سابق، ص 499 ـ 500.
(4) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص85 ـ 86.

بين 1920 و1924م وتنظيم حركة احتجاجية عبرت عنها مظاهرات يوم 14 ماي 1920م أمام مقر الإقامة العامة[1].

- تزايد استيراد المواد المصنعة وتضرر أرباب الصناعات وصغار التجار والمحليين[2].
- سن قانون "الثلث الاستعماري" واستياء الموظفين التونسيين: لقد ساهم سن "الثلث الاستعماري" سنة 1919م والمتمثل في زيادة أجور الموظفين الفرنسيين فقط، وقد شمل هذا القانون عل 12 ألف موظف فرنسي أي نسبة 33٪ وهذا ما أثار غضب التونسيين ومحو من هذه السياسة العنصرية والتمييزية فقد نددوا بميثاق "فلاندان" وتضاعف هذا الإجراء مع تزايد مخاوف العديد من المحامين التونسيين من جراء المضايقات الصادرة عن نظرائهم الفرنسيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (الحد من التسجيل في سلك المحاماة وإقصائهم من المشاركة في انتخاب هيئة المحامين والعمادة) الشيء الذي دفع بالعديد منهم إلى الانخراط في العمل الوطني موفرين بذلك سندا للحركة الوطنية[3].

أمام تضاعف هذه الإجراءات واحتداد السياسة الاستعمارية اقتنع زعماء حركة الشباب التونسي بضرورة التنظيم سياسيا والعمل على إعادة بناء حركة وطنية من خلال الشروع في تأسيس حزب وطني يواكب الوضع الجديد بما يضمن حقوق الأهالي وفي سبيل تحقيق هذه الغاية عقدت النخبة التونسية التي التفت حول عبد العزيز الثعالبي العديد من اللقاءات والاجتماعات فكان أولها اجتماع مارس 1919م، الذي حضره ثلاثون مندوبا من المسلمين[4]، وثلاثون من اليهود ناقشوا فيه كيفية تقديم عرائض على دول الحلفاء للمطالبة بحق تقرير المصير وطرح فكرة الاستقلال لكن تمخض عن هذه النقاشات ظهور خلافات جذرية بين أعضاء النخبة المؤسسة التي سرعان ما انقسم المشاركون فيها إلى نزعتين مختلفتين في الاتجاه، النزعة الأولى كان يتزعمها الثعالبي الذي طالب بحكم ديمقراطي

(1) أحمد القصاب : مرجع سابق، ص507.

(2) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص 51.

(3) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص507.

(4) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تقديم: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1970م، ص14.

دستوري يتحقق فيه الاستقلال الذاتي[1]، بينما النزعة الثانية التي تتكون من طائفة يهودية وفئة مسلمة معتدلة طالبة بالحصول على إصلاحات تدريجية تتحقق في إطار الحماية لا غير ولهذا لم يتوصل المجتمعون إلى أي اتفاق يذكر، لذلك تقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل توفيقي بين الطرفين، لكن في الاجتماع المحدد لم يحضر سوى أنصار الرأي المتصلب الذين قرروا تأسيس الحزب التونسي[2].

2. تأسيس الحزب الدستوري القديم:

تعود بوادر نشأة الحزب التونسي إلى الاجتماعات التي عقدت بتونس العاصمة في ربيع 1919[3]، وضمت العديد من المثقفين مثل المحامين والمدرسين والصحفيين كان من أبرزها عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي، وحسن قلاتي ولئن لم يكن هذا الحزب حركة منظمة لها مناصرون فإن فضل منشطيه يكمن في السعي إلى تجديد العهد مع العمل الوطني وقد أكد هؤلاء خلال الاجتماعات على ضرورة سن دستور يضمن حقوق المواطنين التونسيين كما بادروا في شهر مارس من سنة 1919م بإرسال مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن يهيبون فيها به أن يطبق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير على تونس، إلا أن هذا الحزب فشل في كسب تأييد الرئيس الأمريكي لفائدة القضية الوطنية[4]، إذ يبدوا أنه كان يرى أن المسألة التونسية كانت ضمن قضايا فرنسا الداخلية فكان أن خابت آمال الوطنيين الذين سارعوا إلى تعديل خطة عملهم، وراحوا يعملون على كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية ويراهنون على تفهمها لمطالبهم ولبلوغ تلك الغاية كلف الحزب التونسي منذ شهر أفريل 1919 أحمد السقا بتمثيله في باريس وقد شرع في الاتصال بالصحف وبعض الأوساط

(1) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص14.

(2) يوسف مناصرية : مرجع سابق، ص65.

(3) علي الزيدي: الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس (تونس)، عدد15، مارس 2017، ص140.

(4) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص62.

المنتسبة للحزب الاشتراكي وقد التحق به عبد العزيز الثعالبي في شهر جويلية من سنة 1919[1].

ولقد دفع انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر 1919 بعبد العزيز الثعالبي إلى تغيير الإستراتيجية المتبعة مقترحا على الوطنيين بضرورة الدخول في معركة ضد الاستعمار، تعتمد أساسا على المطالبة بدستور يضمن حق التونسيين في تسيير شؤون بلادهم، وكان من نتائج ذلك أن تم الإعلان عن ميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي في شهر مارس من سنة 1920[2].

وقد تم تأسيس الحزب رسميا تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي يوم انعقاد مؤتمر الأول بمدينة تونس، بدار الشيخ المختار كاهية بتاريخ 1920/03/14م، لكن لم يخلف عنه جهرا إلا يوم انعقاد مؤتمره الثاني بتونس في 1920/6/30م، بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى حيث تقرر الإعلان عنه حالا، وأخذ من مدينة تونس مقرا له واعترف به رسميا على اثر استقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري يوم 1921/06/18م، وقد أجمع الحاضرون على منح رئاسة الحزب للشيخ عبد العزيز الثعالبي غيابيا، وهذا بناءا على القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري التونسي ووقع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية[3] الأولى، فاختير المحامي أحمد الصافي أمينا للحزب والمحامي صالح فرحات أمينا عاما مساعدا والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال، ومحمد الصالح ختاش أمينا مساعدا للمال، أما السادة الأعضاء فهم: المنصف المنستيري والطيب الجميل ومحي الدين القليبي وأحمد توفيق المدني وعلي كاهية والشاذلي الخزندار[4].

(1) منتدى الازبكية: اتحاد المغرب العربي (الوحدة التاريخية والجغرافية)، مرجع سابق، 68.

(2) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص53.

(3) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص ص87 ـ 88.

(4) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي، مرجع سابق، ص53 ـ 54.

ولكن وعلى إثر خروج الثعالبي من السجن انعقد مؤتمر الحزب الثالث في 21 ماي 1921م، بدار الشيخ المختار كاهية وتقرر تسليمه إدارة الحزب التي أسندت إليه رئاستها ثم تقرر في اجتماع آخر بتاريخ 29 ماي 1921م برئاسة الثعالبي انتخاب اللجنة التنفيذية بقيت فيها الأمانة العامة في يد المحامي أحمد الصافي واختير أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي والطيب الجميل أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي والشيخ حمودة المنشري أمينا للمال واختير الأستاذان المنوبي درغوث والطيب رضوان مستشارين للمالية[1].

فيتركب المجلس العام للحزب من أعضاء اللجنة الإدارية من عشرة أعضاء بالنسبة لمدينة تونس وعضوين بالنسبة لكل شعبة من شعب الحزب يجتمع المجلس مرتين في السنة غلى الأقل بدعوة من الأمين العام، وإذا استلزمت الضرورة دعوته يجتمع بعد موافقة أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية وبناء عل طلب مبرر يمضيه خمسة وعشرون عضوا من أعضائه[2].

أما فيما يخص أداء يمين الإخلاص فقد حدد القانون الأساليب للحزب كيفية أداء اليمين الدستوري والقبول في عضوية الحزب، فأوجب عل كل من يروم الانخراط فيه أن يقسم باليمين المعتبرة شرعا وأن يحترم أصول الحزب وبرنامجه[3].

فلقد نص القانون الأساسي على فتح عضوية الحزب للمسلمين واليهود التونسيون الغير المتجنسين بجنسية أجنبية والقاطنين بتونس على شرط أن يتم تقديم كل شخص يرغب في الانخراط إلى اللجنة الإدارية من طرف عضوين من أعضاء الحزب وفي حالة قبوله عليه أداء يمين الإخلاص على الكتاب المقدس[4]، هذا فيما يخص بالانخراط، أما بالنسبة إلى الاشتراكات فلقد حدد الحزب كيفية تمويله رسميا فأوجب عل كل عضو من أعضائه أن يدفع

(1) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص89.

(2) محمد السعيد عقيب: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934 ـ 1956، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010، ص36.

(3) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص362 ـ 363.

(4) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص195 ـ 196.

مبلغا قيمته عشرة فرنكات شهريا، وارتفعت فيما بعد إلى اثنتي عشر فرنك كما كان يقبل التبرعات التي كانت تقدم إلى أمين ماليته، أو تسلم له مباشرة.

3. نظامه الاداري:

حدد النظام الإداري العام للحزب وفقا للهياكل التالية:

- **الشعب المحلية:**

نص الفصل الخامس من قانون الحزب على السماح لأعضائه بتأسيس شعب عندما يصل منخرطوها إلى سبعة منخرطين وهو الحد الأدنى[1].

وحدد النظام الداخلي لهذه الشعب حيث اعتبر حضور جلساته أمرا ضروريا على كل عضو تابع يملك بطاقة انخراط ولذلك عليه أن يقوم بواجبه وإن حدث وأخلّ بأحد، واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية على اللجنة المركزية للجهات طرده من الحزب.

لقد تمثل دور الشعب المحلية في ربط عمليات الحزب في الجهات وقيام أعضائه بنشر الدعاية للحزب وإدخال فكرته في وسط الطبقات التونسية[2].

- **اللجنة التنفيذية المحلية:**

وهي السلطة العليا في الشعب المحلية تتركب من ثلاثة أعضاء يقع انتخابهم في جلسة مكونة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة تجتمع هذه اللجنة لزوما مرتين في الشهر على الأقل من أجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة وتكوين الحركات المحلية وتدبير أعمال الحزب من خلال الإشراف على الدعاية وجمع المال وتقرير الميزانية واتحاد القرارات السياسية الهامة مع العمل على التنسيق بين مختلف اللجان الجهوية[3].

---

(1) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص ص361 ـ 362.

(2) الهادي التيمومي: مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية، الحزب الدستوري في مدينة تونس 1920 ـ 1934، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص677.

(3) يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص ص90ـ 91.

- **شعب الجهات:**

لقد نص قانون الحزب على تأسيس شعب للجهة شرط أن تحتوي على خمس شعب محلية لا يقل عدد أعضائها عن خمسة مئة عضو من مهام شعب الجهات احترام مبادئ برنامج الحزب ومقررات المؤتمر العام واللجنة التنفيذية المركزية[1].

- **اللجان المركزية للجهات:**

تتركب اللجنة المركزية للجهة من خمسة أعضاء على الأقل نصفهم من البلدة التي هي مركز الجهة واللجنة المسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة الذي تقوم بانتخابه كما لها السلطة المطلقة في ضبط العمل في دائرتها بالاتفاق مع اللجنة المركزية.

تقوم اللجنة الجهوية بإرسال اثنين من أعضائها إلى اللجنة المركزية لإحاطتها بحالة الحزب في الجهة، كما تقوم بربط العلاقة مع الشعب المحلية ومدها بتعليمات اللجنة المركزية الرئيسية[2].

- **مؤتمر الجهات:**

يتألف مؤتمر الجهة من نواب الشعب المحلية ويقوم بالنظر في حالة الحزب بالجهة وتعيين نواب الجهات، وتحرير المقترحات المراد عرضها على المؤتمر العام.

- **المؤتمر العام:**

يتألف من نواب شعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات بنسبة عضو واحد على كل شعبة واجب وجوده في مؤتمر الجهة لتمثيلها وعضو آخر ينوب عن كل فريق يتألف من مائتين وخمسين عضوا عاملا[3].

---

(1) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص ص117، 118.

(2) المرجع نفسه: ص118.

(3) محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 ـ 1954، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص218.

وللمؤتمر السلطة العليا في إدخال كل التغيرات على برنامج الحزب وتنظيماته والبحث في سياسته ومنهجه، كما ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب مرة كل سنتين ويستمع إلى تقرير اللجنة المركزية الرئيسية[1].

- **اللجنة التنفيذية المركزية:**

تتركب هذه اللجنة من خمسة عشر عضوا وهي مسؤولة عن أعمالها لدى المؤتمر العام الذي يفرض عليها وجوب دعوته لعقد جلسة عامة.

تتلخص مهام هذه اللجنة في مراعاة مقررات المؤتمر والحفاظ على برنامج الحزب والسهر على تطبيقه كما تعمل على نشر حركة الحزب وبسط أعمالها ومساعيها لدى المؤتمر.

ومن خلال هذه التنظيمات بدأ الحزب يعمل كهيكل إداري منظم ومشرف على سياسة تقرر ضمن هيكله الإداري[2].

(1) يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص ص92 ـ 93.

(2) الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص677.

المبحث الثاني: برنامج الحزب ونشاطه:

1. البرنامج:

- **إقامة حكومة:**

تتألف الحكومة في حكم الدستور من الوزراء الذين يختارهم من يعينه الأمير لتشكيل الوزارة التي تستند إلى رئاستها، وتكون مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي، ولبقائها في الحكم يجب أن تتمتع بثقة الأغلبية، وبناءا على هذا يصبح لها الحق في تكليف المقيم العام الفرنسي بتونس بتسيير السياسة الخارجية تحت مسؤوليتها، حتى يتسنى للبلاد التونسية تدبير شؤونها الخارجية[1]، باعتبار تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة 1865 يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم، وحتى حق خلع الباي[2].

- **مجلس الأمة التونسي:**

يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون، ونظرا للحالة الراهنة يمكن للجاليات الفرنسية أن تنيب عنها ممثلين لا يتجاوزون ثلث أعضاء المجلس، ولا يسمح للأجانب المشاركة في العمل التشريعي مع التونسيين.

كان هذا البرنامج البعيد المدى يمثل الوجه الحقيقي للحزب الدستوري، ويهدف إلى الاستقلال التام وتكوين نظام تونسي حر[3].

أما البرنامج السياسي الذي واجه به الحزب الباي والإقامة العامة، فقد كان تمهيدا لتحقيق أهداف بعيدة تضمنت المطالب التالية:

1. إنشاء مجلس استشاري مشترك بين التونسيين و الفرنسيين له حق وضع منهاج عمله[4].

(1) يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية، مرجع سابق، ص81.

(2) الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 ـ 1956)، ط3، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة (تونس)، د س، ص55.

(3) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص110، 111.

(4) يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص90ـ 91.

2. حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس باستثناء المقيم العام والجنرال قائد الجيش، والأميرال قائد القوات البحرية[1].

3. المساواة في الأجور للموظفين الذين يمتلكون نفس القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز بين الفرنسيين والتونسيين[2].

4. التعليم الإجباري[3].

5. الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

6. مشاركة التونسيين في جميع الوظائف الإدارية العامة إذا استوفت فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة لدى الفرنسيين[4].

7. انتخاب حر للمجالس البلدية في جميع أنحاء البلاد التونسية.

8. حرية الصحافة والاجتماعات، وتأسيس الجمعيات والأحزاب[5].

9. مشاركة التونسيين في ابتياع الأراضي الدولية المخصصة للمستعمرين[6].

10. إنشاء جيش وطني، واستعادة الأراضي التي حصل عليها المستوطنون[7].

وما يلاحظ على هذه المطالب أنها لم تتعرض لذكر مبدأ الاستقلال، بل تقر للفرنسيين بحق إشراك التونسيين في حكم بلادهم بنصيب عادل من الخيرات[8].

---

(1) بوطيبي محمد: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين (1900 ـ 1930)، مرجع سابق، ص133.

(2) يحي أبو زكرياء: الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى العويشي، www nashiri. Net، ص20.

(3) بوطيبي محمد: مرجع سابق، ص133.

(4) إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص360.

(5) مرجع نفسه : ص36.

(6) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، مرجع سابق، ص62.

(7) يحي جلال: العالم العربي الحديث والمعاصر الفترة الواقعة بين الحربين، ج2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د س، ص704.

(8) إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1993، ص108.

وكان الهدف الأساسي من وضع هذا البرنامج هو المطالبة بالقضاء نهائيا عن السيطرة الفرنسية وسياستها، من ظلم واستبداد الذي لطالما عان الشعب التونسي منه، وتوفير جميع الحقوق للتونسيين التي حرموا منها طوال تلك الحقبة، في حين تمتعت بها الجالية الفرنسية[1].

2. نشاط الحزب:

- **على المستوى الداخلي:**

كانت الصحافة هي الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها الحزب في نشر أفكاره وكسب أنصاره، إلى جانب الاجتماعات واللقاءات والمحاضرات والخطب الدينية، حيث كان الدستوريون يغتنمون مواسم الأعياد الدينية والوطنية ليتجمعوا بالشعب ويحركوا فيه الشعور الديني والوطني والدعوة للانخراط في الحزب[2].

فقد ساندت صحف كثيرة نشاط الحزب ومبادئه، وقامت بالدعاية له منها "جريدة الصواب"[3]، تبنت هذه الجريدة آراء الحزب رسميا، واهتمت بالدعاية له وكانت تشرح مطالبه وتنوه بغايته وتشيد بذكره وتثبت أفكاره، وتقوم بالتعليق على أعماله في الخارج والداخل، لكن السلطات الفرنسية قامت بتعطيلها يوم 5 أفريل 1922، فخلفتها جريدة "الاتحاد"، وبعد تعطل هذه الأخيرة، أصدر الحزب الدستوري جرائد أخرى عبر فيها عن آرائه السياسية من بينها: "جريدة الأمة"، "المبشر"، "العصر الجديد"، "إفريقيا"...[4].

وفي سنة 1928 قامت مجموعة من الشباب المنتمين إلى الحزب الحر الدستوري، بعد عودتهم من فرنسا بتأسيس جريدة "صوت التونسي"، كان يديرها الشاذلي خير الله بن مصطفى، ويساعد على تحريرها والده خير الله بن مصطفى، وبما أن الصحف العربية كانت

(1) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، مرجع سابق، ص62.

(2) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، مرجع سابق، ص84.

(3) المنجي الزيدي: التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، جريدة الحرية، تونس، 2008، ص30.

(4) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، مرجع سابق، ص73.

ممنوعة من النشر في تلك الفترة، فقد كانت هذه الجريدة تصدر باللغة الفرنسية، التف حولها نخبة من شباب الحزب سواء في الداخل أو خارج البلاد، نتيجة لما كانت تمتاز به من صراحة وجرأة وصلابة أدى كل هذا إلى إعادة بعث الحياة من جديد في الحزب وتنشيطه، بعد الجمود الذي أصابه بسبب نفي زعيمه عبد العزيز الثعالبي[1].

ومن صحافة الحزب الفرنسية نذكر جريدة "صدى الصحافة" "l'écho de la presse" التي أسسها الثعالبي في مارس 1923، وقد دافعت بشدة عن القضية التونسية، بالإضافة إلى جريدة، الحر، اللواء، صوت الشعب...[2].

كما أسس عبد العزيز الثعالبي مطبعة النهضة ومجلة "الفجر"، وعمل على تكوين عدة مشاريع اجتماعية وثقافية، لكي يتسنى للحزب أن ينظم الشعب عن طريقها تنظيما محكما ومنظما[3].

كما لابد من الإشارة إلى نشاط وفود الأحزاب داخليا، ففي 18 جوان 1920 قدم وفد مكون من 40 عضوا مطالب الحزب إلى الباي[4]، وقاد هذا الوفد في مهمته الصادق النيفر[5] فقوبل بالترحاب وعطف من قبل الناصر باي، وأثارت هذه المقابلة غضب المقيم العام الفرنسي، لأن الباي لم يعلم تلك الأطراف بهذه المقابلة، ومن جهة أخرى اعتبروها دعما من طرف الباي للدستوريين، ونجح الوفد الدستوري في الحصول عل تأييد الباي لمطالبهم، وكان هذا التأييد دعما كبيرا للحركة الوطنية ساهم إلى حد كبير في نشر أفكاره ومبادئه وآراء الحزب في أنحاء البلاد[6].

---

(1) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص57.

(2) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، مرجع سابق، ص.

(3) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص55.

(4) جلال يحي: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص248.

(5) الصادق النيفر: (1882 ـ 1939) درس بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، عمل في العدلية منذ 1900، ثم مدرسا بالجامع الزيتونة 1913، وقاض ملكيا بين 1922 ـ 1929.

(6) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص3.

أما اللجنة التنفيذية للحزب فقد كانت تبعث وفودا عنها لكي تقوم بجولات في أنحاء البلاد، لشرح مبادئ الحزب ونشر الدعاية وجمع الأموال والتبرعات له، منها الوفد الدستوري بقيادة صالح فرحات[1]، وعلي كاهية، مصطفى الكعاك...، الذي توجه إلى مدينة صفاقس في نهاية 1921، ومنها إلى مدينة قابس، وقد كان للحزب الدستوري نشاط واسع في هاتين المدينتين[2].

- **على المستوى الخارجي:**

تنقل الثعالبي إلى باريس سنة 1920 لعرض القضية التونسية المتمثلة في المطالب (المذكورة سابقا)، وكذلك مساعدة الوفد الذي أرسل برئاسة "أحمد السقا"[3] هذا الأخير الذي عمل على تهيئة الأرضية لعبد العزيز الثعالبي، حيث قام بتعريفه على جملة من الشخصيات الفرنسية البارزة من صحفيين، وكتاب واقتصاديين، وبعض ممثلي الأحزاب الراديكالية والاشتراكية، وبما أن الثعالبي لا يتقن اللغة الفرنسية، فقد لعب أحمد السقا دور المترجم له، وساعده على تحضير خطاباته المكتوبة منها أو الشفوية، وفي بعض الأحيان كان يقرأها عنه، ولاقت تلك المطالب المعروضة استحسان وتعاطف من اليسار الفرنسي، وتوجت مهمة "السقا" والثعالبي بكتاب "تونسي الشهيدة"[4]، الذي تكمن أهميته في تحليله لنظام الحماية،

(1) صالح فرحات: ولد بتونس 1890، زاول تعليمه بالصادقية، حصل على إجازة الحقوق في فرنسا، ساهم في المناقشات والاجتماعات التي أدت إلى تأسيس الحزب الدستوري، انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية ثم التشريعية ودافع عن التونسيين من خلال نشاطه في المحاماة (أنظر: محمد السعيد عقيب، مرجع سابق، ص51).

(2) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، مرجع سابق، ص83.

(3) أحمد السقا: أحمد بن محمد الصالح، من مواليد المنستير في 3 مارس 18992، شغل مسؤوليات هامة في الإدارة التونسية من بينها قائد قابس، أجرى دراسته العليا في باريس، أين حصل على الدكتوراه في القانون سنة 1916، ترك في كلية القانون انطباعات عنه كطالب ذكي وفعال أنظر: Ali mahdjoubi : les origines du mouvement national en Tunisie(1904 . 1934) , rublications de l'université de tunis , 1982, p204.

(4) أمحمد يزير: عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره (1876 ـ 1944)، مذكر لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2010، ص73، 74.

وانعكاساتها على الشعب التونسي، وكذلك المطالب التي طرحها، وعمل على تدعيم الحركة الوطنية التي ازداد عدد منخرطيها وكثرة مداخيلها[1].

وفي سنة 1923 شكل (هريو) وزارة يسارية في فرنسا، فانتعشت آمال الوطنيين في تونس، فأرسل الحزب الدستوري وفدا ثانيا إلى باريس برئاسة أحمد الصافي[2]، بالإضافة إلى صالح بلعجوزة، والبشير عكاشة، البشير البكري....، التحق هذا الوفد بالثعالبي وأحمد السقا بعد أيام قليلة، وعرض الوفد مبادئه التسع، وطمأن بأن المطالب المذكورة في المذكرة لا تتعارض مع وضع فرنسا في تونس، بل تنحصر في سن قوانين تضمن كرامة الإنسان طبقا لمبادئ الثورة الفرنسية، ولكن إدوار هريو ـ زعيم الحزب الراديكالي ـ رفض مقابلة الوفد، واكتفى أحمد الصافي بتقديم مذكرة بمطالب عامة للبلاد، ومن جهة أخرى قدم الحزب الاشتراكي مطالب شبيهة بمطالب الحزب الدستوري التونسي، فوعد رئيس الوزراء بدراستها، وذكر أن الحكومة الفرنسية مستعدة للنظر في المطالب التونسية، إلا أن هذه التصريحات تلتها إجراءات صارمة تمثلت في اعتقال عبد العزيز الثعالبي بتهمة التآمر على أمن الدولة ثم تم نقله إلى تونس للمثول أمام المجلس الحربي[3].

لم تهن هزيمة الحزب الدستوري بعد أن قوبلت مطالبه بالرفض واعتقل زعيم الحزب عبد العزيز الثعالبي، فتم ارسال وفدا آخرا برئاسة الطاهر بن عار إلى جانب حسن قلاتي وفرحات بن عياد الذي نجح هذا الأخير في إيقاظ الرأي العام الفرنسي، وقدموا مشروع القرار إلى مجلس النواب يدعوا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح الشعب التونسي ميثاقا دستوريا...، وحمل مشروع القرار إمضاء 25 برلمانيا فرنسيا، واستطاع الوفد الدستوري حمل

(1) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مرجع سابق، ص51 ـ 54.

(2) أحمد الصافي: (1881 ـ 1935): من زعماء الحزب الدستوري القديم ولد بتونس 1881، انخرط في الحزب منذ تأسيسه 1919، ترأس عدة وفود للتعريف بالقضية التونسية واتصل بالجمعيات والأحزاب اليسارية بفرنسا، خاصة جمعية حقوق الإنسان ولجنة الحماية والاستعمار، توفي بتونس في 22 جويلية 1935 (أنظر: محمد بوذينة: مراثي المشاهير، منشورات محمد بوذينة، شركة أوريس للطباعة، تونس، 1994، ص282.

(3) إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص108.

بعض الأعضاء المعتدلين من المجالس التي يسيطر عليه نواب اليمين على تبني المطالب الدستورية، وإثر تلك المقابلات تم رفع حالة الحصار التي كانت قائمة في الإيالة منذ حوادث الزلاج، وتم إطلاق سراح المساجين، وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي يوم 1 ماي 1921[1].

وتواصل نشاط الحزب حتى بعد نفي زعيمه الثعالبي إلى خارج تونس في 1923 بعد الإجراءات التي طبقت عليه من قبل السلطات الفرنسية، ليصبح لاجئا ومتنقلا بين الدول العربية والإسلامية، كبغداد وفلسطين والخليج... وانتهز الفرصة لربط الحركة الوطنية بقضايا الشرق العربي[2]، قام الثعالبي بدعاية كبيرة في مختلف الأوساط العربية والإسلامية لصالح القضية التونسية وكسب الدعم لها[3].

من جهة أخرى لم يكتفي الحزب بالاعتماد على النشاط الداخلي من أجل كسب الدعم المادي للحزب والتعريف به، بل تعداها إلى جمع التبرعات من الشعب الجزائري الذي عمل على ضم نشاطه لنشاط الحزب وأموالهم لأمواله، فحسب التقارير الأمنية الفرنسية فإن دائرة المساندة قد شملت الجزائريين في الجزائر منذ 1920، حيث تشير التقارير عن تلقي الحزب مساهمة مالية جزائرية ثم تقديمها إلى الثعالبي لا تقل عن 174000 فرنك فرنسي جلبها صالح بن يحي[4] من الجزائر[5]، كما حاول الثعالبي أن يوحد جهوده مع حزب الإصلاح الجزائري الذي قاده الأمير خالد في مطلع العشرينات، وأن يعمل على إتباع خطة منسقة في النضال والعمل من أجل تحرير هذين البلدين العربية من بطش الاستعمار[6]

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص507، 508.

(2) محمد علي الداهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مكتبة الكتاب الأكاديمي، عمان، د ت، ص161.

(3) علال الفاسي: مصدر سابق، ص67.

(4) صالح بن يحي: أنهى دراسته بالزيتونة التي وفد إليها عام 1917، اشتغل بالتجارة على طريقة بن جلدته المعروفين بمهاراتهم في الميدان، كان يقدم دعما ماليا للحزب كلم احتاج إلى ذلك، وقد كان التونسيون يثقون به ثقة كاملة (أنظر: محمد بوطيبي: مرجع نفسه، ص44.

(5) محمد بوطيبي: دور الشيخ بن عيسى البليدي في الحركة الوطنية والإعلام التونسي خلال النصف الأول من القرن 20، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد-، مطبعة عاليا برسيخ، البليدة/ الجزائر، ديسمبر 2016، ص44.

(6) محمد علي الداهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص47.

المبحث الثالث: المواقف الوطنية والفرنسية من الحزب:

1. المواقف الوطنية:

- **موقف الباي:**

لاقت الحركة الوطنية تأييدا من القصر نفسه، حيث أخذ الباي محمد الناصر يساند الحزب الحر الدستوري مساندة مطلقة، وانخرط ابنه الأكبر محمد المنصف الباي فيه، وأدى يمين الإخلاص للحركة الوطنية[1]، وأخذ الملك محمد الناصر الباي يطالب فرنسا رسميا بإنجاز مطالب شعبه، وهذا ما أدى في النهاية إلى تأزم العلاقات بينه وبين فرنسا، حتى هدد بالتخلي عن العرش في حالة إذا لم تنفذ فرنسا تلك المطالب، وحاول المقيم العام إرجاعه عن موقفه، وأصدر أوامر إلى القوات بمحاصرة قصره، فثار الشعب التونسي لهذا الاعتداء، وقامت مظاهرات شعبية في كافة أنحاء البلاد أوشكت على أن تتحول إلى إصطدامات دامية، ولم يرجع الباي عن قراره إلا بعد أن قدم له المقيم وعودا صريحة بتنفيذ المطالب التونسية، بشرط أن يتم إنجازها بعد الزيارة التي كان رئيس "ميلران" ينوي القيام بها إلى تونس[2].

وحصل في النهاية على تراجع الباي في 5أفريل، وعلى إجهاض حملة المطالبة الدستورية التي بلغت أوجها في ذلك الوقت، وصدرت أوامر قضي بها على الحريات العامة وعطل الصحف ...[3].

- **موقف الطرق الصوفية:**

فيما يتعلق بمواقف الطرق الصوفية من التأسيس الفعلي للحزب، فإننا نجد موقفا واحدا انفرد به الشيخ "ببوعرادة" ـ شيخ الطريقة التيجانية ـ، ففي الوقت الذي توصل فيه الوطنيون إلى تكوين حزب سياسي وإرسال وفود إلى باريس والاتصال بالباي، كان شيخ الزاوية

(1) الطاهر عبد الله : مرجع سابق، ص55.

(2) لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص98، 99.

(3) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص116.

التيجانية يعمل على تشويه المطالب الوطنية وكشف كل المتعاطفين مع الدستور والمسؤوليات التي يتحملونها، وأظهر تلك المطالب بالمظهر المهدد للوجود الفرنسي بالبلاد التونسية، وتخويفها من الخطر الذي أصبح يهددها، ووصف الدستوريين بأنهم أعداء والده، وسانده في ذلك شيخ الزاوية بالكاف أحمد قدور، وأظهر هذا الأخير عداءه للحزب، وكان كل هذا في إطار الصراع بين الطرق والأحزاب السياسية من أجل استقطاب أكثر عدد ممكن من الأنصار إليها[1].

- **موقف الشعب التونسي:**

كان الحزب الدستوري حزبا قوميا، وكانت قيادته في غالبيتها من الأسر التونسية القديمة، وكان معظم هؤلاء القادة من جماعة الزيتونة، فلقد استطاع هذا الحزب أن يستقطب ولاء ومساندة غالبية الشعب التونسي وهو بذلك يشبه حزب الوفد في مصر المعاصر له، فكان أفراد الحزب من رجال الدين، قضاة، تجار....، غايتهم الأولى تحقيق مطالب الشعب التونسي وتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية[2].

كما لاقت مطالب الحزب الدستوري التفافا جماهيريا وشعبيا واسعا حولها، وصادفت هوى في نفس مختلف الطبقات، فانضم إليه جميع أصناف الناس ولم يبقى في خارجه إلا أفراد إنفروا وشكلوا لأنفسهم هيئة أسموها بـ "حزب الإصلاح" ضم أنصارا قليلة على رأسهم[3] "حسن قلاتي"[4].

---

(1) التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص229، 230.

(2) زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص475.

(3) جلال يحي: العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين، مرجع سابق، ص687.

(4) حسن قلاتي: جزائري الأصل ولد بـ" أبوغار" بقصر البخاري 1882م، هاجر مع أبوه إلى تونس بعد احتلال الفرنسيين لها، درس في معهد كارنو، حصل على بكالوريا 1898، من رموز الحزب الحر الدستوري، أسس الحزب الإصلاحي، أصدر جريدة البرهان 1921، واعتزل السياسة 1928، (أنظر: صالح الخرفي: عبد العزيز الثعالبي آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1995، ص172، 173).

وأصدق شريحة التزمت للمبادئ الوطنية للحزب هي الطبقة الزيتونية الذين كانوا متعلقين تعلقا شديدا بالحزب بحكم انتمائهم الاجتماعي ومستواهم الثقافي، وكان لهم دور كبير في دفع عجلة الحركة الوطنية إلى الأمام[1].

2. المواقف الفرنسية:

لما شعرت فرنسا بخطر تعاظم الحركة الوطنية عليها لجأت إلى تغيير المقيم العام، وأحلت محله مقيم جديد لم تعرف البلاد التونسية أخطر منه دهاءا ومكرا سنة 1921م يدعى لوسيان سان[2]، إثر وصوله شرع في رفع الأحكام العرفية وإدخال بعض الإصلاحات على مجلس الشورى وإغراق تونس بالجاليات الأجنبية الأوروبية، كما قدمت من جهة أخرى السلطات الاستعمارية بعض التنازلات وذلك لامتصاص حالة الغضب والتوتر التي انتشرت في نفوس التونسيين، إلا أنها في الحقيقة كانت تصب بالدرجة الأولى لصالح فرنسا[3].

ومن جهة فإن رجال الحزب لم يقبلوا بهذه الإجراءات، فأخذ الفرنسيون يطبقون قواعد جديدة للجنسية، فصدر سنة 1921 قانون يجيز سحب الجنسية التونسية فيما إذا كان قد حصل عليها منذ فترة وجيزة، وتعط لهم بالمقابل الجنسية الفرنسية، كما صدر قانون 1923 يمنح الجنسية الفرنسية لكل من يطلبها[4].

وأصبح بذلك كل رد تونسي لا يستطيع أن يطمئن على نفسه من إرهاص السلطة الفرنسية، ولو كان في عقر بيته، إذ أصبح عرضة إلى أقصى العقوبات حتى على كلامه في المجالس الخاصة، ثم عززت السلطات هذه التشريعات الجائرة بأوامر أخرى أعطت بمقتضاها للمقيم العام حق اعتقال أي فرد دون أية محاكمة، وحتى في حال تكليف محام

(1) لوسيان سان: أخطر مقيم عام فرنسي عرفته تونس، كان صاحب مكر ودهاء، وبطش وانتقام، وكان السبب الرئيسي في ضرب الحزب الحر الدستوري، وتشريد زعمائه وبث الشقاق بين صفوفه، واستمالة (دعاة الهزيمة) كما سماهم محي الدين القليبي (أنظر: صالح الخرفي، مرجع سابق، ص174، 175).

(2) الطاهر عبد الله : مرجع سابق، ص56.

(3) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج14، المكتب الإسلامي، بيروت، 1992، ص138.

(4) الطاهر عبد الله : مرجع سابق ، ص58.

للدفاع عنهم فإنها تكون بدون جدوى مادامت الإدارة الفرنسية هي صاحبة السلطة العليا، كما أصدرت أوامر تقضي بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي أو يحمل شارة بها ألوانه أو ينشد أناشيد وطنية[1].

فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل أطراف الحزب الدستوري في التركيز على اهتمامهم بقضايا وطنهم، إلا أن الاستعمار لم تتطو عليه كل تلك المظاهر، وأخذ يترصد لها، ويجمع الحجج المتعلقة بنشاطاتها والتي جعلته يسدد ضربات قوية للعناصر المنطوية تحت لواء الحزب بما فيها العناصر الجزائرية وذلك في إستراتيجية تفرقة ممنهجة[2]، ففي سنة 1923 قامت بنفي الثعالبي إلى خارج تونس ليصبح لاجئا بين الدول العربية الإسلامية[3]، وفي 6 جوان 1925 أتى قرار إبعاد أحمد توفيق المدني إلى الجزائر بالتحديد إلى محافظة الشرطة إلى مدينة عنابة[4].

فاغتنمت السلطات الاستعمارية قلة تصميم الزعماء الوطنيين بعد نفي عبد العزيز الثعالبي، واتخذت إجراءات ضد الصحافة والحريات العامة وكل نشاط سياسي في أواخر 1925 وبداية 1926[5]، فعملت على الحد من حرية الصحافة وتعطيلها في معظم الأحيان وعملت على زرع الانشقاق داخل الحزب[6]، فأخمدت صوت الحزب الحر الدستوري وعادت إلى تدعيم النظام الاستعماري، فوجب انتظار ظروف أخرى ورجال آخرين لتنشيط الحركة الوطنية من جديد بعد 1930 [7].

(1) لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص76، 77.

(2) عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899 ـ 1983)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م، ص82.

(3) محمد علي الداهش: مرجع سابق، ص161.

(4) عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص82.

(5) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص118، 116.

(6) المنجي الزيدي: مرجع سابق، ص31.

(7) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص119.

المبحث الرابع: انشقاق الحزب الحر الدستوري:

1. بدايات الإنشقاق:

- **الحزب الإصلاحي:**

كانت البدايات الأول لانشقاق الحزب الدستوري هو ظهور الحزب الإصلاحي برئاسة حسن قلاتي واستعمله كذريعة للتقرب به إلى فرنسا[1]، وقد وافق هذا الأخير على الاشتراك في الانتخابات الجديدة وفي المجالس الأربعة التي أنشأتها السلطات الفرنسية في تونس، واستغلت فرنسا ذلك لتدعيم نفوذها وعرقلة نشاط الحزب الحر، وقد مثل الحزب الإصلاحي عناصر شابة متشبعة من الثقافة الغربية، عملوا في الصحافة وأنشأوا جريدة مستقلة هي جريدة "العمل"، وظهر الفرق بين جريدة "العمل" و"صوت التونسي" حيث أخذت جريدة العمل تعالج موضوعات الاجتماعية والاقتصادية لم يتمكن رجال الطبقة الأولى من معالجتها وأصرت على ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية واهتمت بموضوعات تحرير المرأة... وغيرها[2].

- **الحزب المستقل:**

تواصل الانشقاق في صفوف الحزب الحر فانفصلت جماعة أخرى بزعامة فرحات بن عياد، وأسسوا حزب يدعى الحزب الحر التونسي المستقل في 13 نوفمبر 1922، وكان فرحات بن عياد ممثلا للحزب الدستوري في باريس، إلا أنه عدل عن مبادئه، فأرسلت اللجنة مبعوثا إليه وطلب منه العودة إلى الوطن لكنه رفض، وقد اشتكى هذا الأخير إلى الطيب بن عيسى وضعه المالي في البلاد الغربية وإهمال الحزب له، وكان يقدم تقارير حول نشاط رجال الحزب الحر إلى ديوان الرئيس الفرنسي الذي كان عل صلة وثيقة به، كما أكد أنه لم تعد تربطه أي صلة بالحزب وأنه ينتظر قدوم المقيم العام ليعبر له عن تعاطفه معه[3].

(1) محمد بن موسى الشريف: عظماء منسيون، ج2، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010، ص24.

(2) يحي جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، مرجع سابق، ص253، 254.

(3) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، مرجع سابق، ص189.

- **المؤتمر الأفخاريستي:**

كان النشاط الاستعماري قد تطور وتدعم في غضون سنة 1930، حيث كانت السلطات الاستعمارية تبدي عن تفاعلها بإقامة احتفالات لها بمناسبة خمسينية بسط حمايتها على تونس[1].

عقد هذا المؤتمر بمدينة قرطاج باعتبارها عاصمة قديمة للمسيحية، وتم من خلاله توزيع مناشير تدعوا التونسيين إل اعتناق المسيحية، فاعتبره الشعب التونسي مساسا بكرامتهم وأحوالهم ومشاعرهم الإسلامية[2].

كما يجب الإشارة إلى قضية التجنيس التي شغلت بال التونسيين في مطلع الثلاثينات، فقد شنت جريدة "العمل التونسي" عام 1932 حملة على قانون التجنيس لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية، ودعت إلى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية فكثرت المصادمات بين الجماهير وقوات الأمن، واضطرت السلطات الفرنسية في نهاية المطاف إلى تخصيص أماكن لدفنهم خارج مقابر المسلمين فكان ذلك انتصارا للحركة الوطنية[3]

- **مؤتمر نهج الجبل 12/ 13 ماي 1933:**

جاء هذا المؤتمر في ظل تحرك جماهيري كان للحزب دور فيه، وفي ظل ما صدر عن الإقامة من قرارات وأوامر زجرية، كتعطيل الحريات العامة والصحافة...، فازدادت الأوضاع سوءا عما كانت عليه، فدعى الحزب الدستوري إل عقد هذا المؤتمر وكانت أهدافه تتمحور حول:

1. انتخاب مجلس نيابي انتخابا حرا.
2. إصدار قانون تونسي يطبق على المقيمين في تونس.

(1) عبد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص119.

(2) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص532.

(3) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص108.

3. إعطاء الحريات العامة.

4. حماية الاقتصاد الوطني.

قرر المؤتمرون على قبول هيئة جريدة العمل التونسي في اللجنة التنفيذية كما قرروا تحت تأثير مجموعة من الشبان "أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت بع تجربة سنوات"، وأن غاية الحزب هو تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها، لكن في ذلك الوقت كان الحزب الدستوري يوشك على الاضمحلال، فشعر الشعب التونسي أن الحبيب بورقيبة ورفقائه على استعداد تام للتضحية من أجل الوطن، ولم يدم الوئام طويلا داخل اللجنة التنفيذية للحزب بين عناصر الشباب الناشط، وبين الشيوخ المؤسسين للحزب القديم، بل اشتد الخلاف لأسباب تافهة ولم يمكن حسمه[1]، فجماعة "العمل التونسي" كانت غريبة الثقافة وعلمانية المنهج فلم تتفق مع أعضاء اللجنة التنفيذية الذين كانوا من ذوي الثقافة العربية الإسلامية المتدينين[2]، وطالبوا بإعادة تنظيم الحزب تنظيما جماهيريا، وانشق على إثرها الزعماء الجدد: الإخوان محمد الحبيب بورقيبة، والدكتور محمود الماطري، والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقة عن قيادة الدستور القديم وجعلوا يقاومونه ليمسكوا بمقاليد القيادة في الحزب الجديد، واهتموا بالتنديد بالفرق المسيرة سابقا، ثم أعلنوا مقاطعتهم للجنة التنفيذية وأحلوا محلها مكتبا سياسيا متكون من الشباب المثقفين، ودعوا إلى عقد مؤتمر طارئ بقصر هلال في مارس 1934 وهذا سيكون موضوع حديثنا في الفصل القادم[3].

(1) علي البلهوان: تونس الثائرة، مؤسسة هداوي للنشر ، المملكة المتحدة، 2017، ص51.

(2) يوسف مناصرية: الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934 ـ 1937)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002، ص13.

(3) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص122.

نستنتج في الأخير أن النشاط السياسي في تونس ظهر مبكرا فقد برز نشاط هؤلاء من خلال تأسيس الجمعيات وتطور نشاطهم بعد ح. ع.1 إلى أحزاب سياسية، حين برز الحزب الحر دستوري بزعامة عبد العزيز الثعالبي واختار هذا الأخير برنامجا ونشاطا خاصا به من خلال المطالبة باسترجاع الحريات وحقوق المواطنين التي لطالما حرموا منها، والذي وجد دعما كبيرا من محمد الناصر باي والأوساط الشعبية التونسية، لكن السلطات الفرنسية وقفت له بالمرصاد وبكل وحشية فعملت عل تفرقت أعضاءه، ونفي قادته البارزين، وتطبيق القوانين التي تمس بالشخصية الإسلامية، كل هذا ساهم في انشقاق الحزب الحر لدستوري، وظهور الحزب الحر الدستوري الجديد.

الفصل الثالث:

تطور الحركة الوطنية وظهور الحزب الدستوري الجديد 1934:

المبحث 1: مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب الجديد.

المبحث2: برنامج الحزب و نشاطه.

1. برنامجه.

ا 2. نشاطه.

المبحث 3: مظاهر الصمود في الحزب الدستوري الجديد.

المبحث 4: علاقات الحزب الدستوري الجديد.

1. علاقته مع الحزب القديم.

2. علاقته مع الجبهة الشعبية الفرنسية.

يتحدث هذا الفصل عن أبرز وأهم الأحزاب في مسار الحركة الوطنية خاصة في الفترة الممدة ما بين 1934 و1939م ألا وهو الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة حيث تعد هذه الفترة التي كان فيها الجو مهيأ لممارسة نضاله السياسي بأفكار ورؤية جديدة التي تعلمها من خلال دراسته في الجامعات الفرنسية على عكس المناضلين السياسيين الذين سبقوه في النشاط السياسي والذين درسوا وتأثروا بالمدرسة الشرقية هؤلاء وحسب أفكار وأراء الحبيب بورقيبة أصبحوا غير قادرين على تسيير النشاط السياسي من خلال أفكارهم التي أصبحت غير صالحة في ذلك الوقت، حيث استطاع بورقيبة أن يكيف أفكاره حسب تطلعات الشعب التونسي واستطاع أن يبعد كل المناضلين السياسيين القدامى كعبد العزيز الثعالبي وغيرهم من مناضلي الحركة الوطنية التونسية، وسيطرته على الحزب الدستوري الذي أصبح هو الزعيم الأول له.

المبحث الأول: مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب الجديد.

لقد قام المنشقون عن اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بعقد مؤتمر قصر هلال في الساحل القريب من مدينة المنستير التي ولد فيها الحبيب بورقيبة[1] وذلك في 02 مارس 1934م، حيث ألقى الحبيب بورقيبة خطابا أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر والأهداف المرجوة منه[2]، وحضر المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري، كان من بينهم 18 عضوا من المنستير والمهدية وقصر هلال الذين سيطروا على أعمال المؤتمر وكلهم ينتمون إلى منطقة الحبيب بورقيبة، انتهى ذلك العمل الذي عرف بمؤتمر البعث ببعث حزب جديد سمي الحزب الحر الدستوري الجديد، وقد اتفق الجميع على الاحتفاظ بالاسم

(1) الحبيب بورقيبة: ولد في 3 أوت 1903م بالمنستير تلقى تعليمه بالمدرسة الصادقية وانتقل إلى فرنسا في سنة 1924م لمواصلة دراسته في الحقوق والعلوم السياسية لما عاد إلى تونس بعد حصوله على شهادة اليسانس في الحقوق وشهادة المحاماة وفي سنة 1934م أسس الحزب الدستوري الجديد وفي سنة 1955م وقع اتفاقية مع فرنسا وفي سنة 1956م تم الإعلان عن استقلال تونس وهنا ألغى سلطته الباي وأعلن عن نظام جمهوري، توفي في 6 أفريل 2000م من مؤلفاته حياتي، آرائي جهادي، ومن أجل السلام في الجزائر (أنظر: الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999م، ص19.)

(2) شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر،مرجع سابق، ص 81.

نفسه للحزب مع إضافة كلمة الجديد، حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم وأعلنوا عن مقاطعتهم اللجنة التنفيذية[1].

وقد ندد الشق الراديكالي بخطة اللجنة التنفيذية واعتبرها عاجزة عن تبني مطالب الشعب[2]، وأحلوا مكانها مكتبا سياسيا متكونا من الشبان المثقفين، بقيادة جديدة أطلق عليها اسم الديوان السياسي وقد كان أعضاء الديوان السياسي الجديد على النحو التالي: محمود الماطري: رئيسا، الطاهر صفر: أمين عام مساعد، محمد قيقة: أمين عام مساعد، البحري قيقة: أمين مال مساعد، الحبيب بورقيبة: أمينا عاما[3].

وفي الأخير انتخب المؤتمر مجلسا وطنيا يضم عشرين عضوا وهم: محمد بوزوتية، الحبيب بوقطفة، الطاهر الراشدي، البشير بن فضل، الشاذلي عطا الله، محمد الجلامي، محمد بعيزيق، الشاذلي قلالة، الهادي شاكر، محمد قلنزة، يوسف الروسي، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان لعجيمي، محمد الجعايبي، الطاهر بوتورية، صالح العباسي، محمد نبور، جلول بلعوالي، بلحسن جراد[4].

خمسة عشر عضوا من هذا المجلس يمثلون داخل الإيالة والخمسة الآخرين يمثلون تونس العاصمة كما أوكلت لهذا المجلس مهمة مراقبة عمل الديوان السياسي لمنعه من التسلط والاستبداد كما أعد المؤتمرون مشروع نظام داخلي لضبط المسؤوليات وتجنب العودة إلى التجاوزات السابقة ليعرض على المؤتمر السابق بعد تسجيل ملاحظات الشعب عليه[5].

ولقد كان الاتصال المباشر بالشعب يمثل القاعدة الذهبية للقيادة الجديدة، ذلك لأن زعماء الحزب الدستوري الجديد شعروا بأن مهمتهم تكمن في إعادة تثقيف الشعب وتحريك

(1) زهير الذوادي: تطور الحركة الوطنية التونسية (1929 ـ 1939م)، دار التقدم للنشر والتوزيع، تونس، 1982، ص62.

(2) خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق،ص 103.

(3) محمود شاكر: التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص151.

(4) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص141.

(5) علي المحجوبي: مرجع سابق، ص ص569، 571.

سكانه، وإرجاع شهامته، وتوعيته بحقوقه وبث روح الحماس والتضحية في نفسه، ثم إن الحزب الجديد لا يستثني أية فئة من فئات الشعب، فهو يعتبر نفسه من أول وهلة حزب الشعب التونسي "بتمامه وكماله".

أما تنظيم العمل السياسي، فهو يرتكز على مبادئ دائمة قد سبق أن حددها ميثاق سنة 1933م، مستعملا وسائل مرنة تتلائم مع الظروف والأطراف وردود فعل الخصم ومقتضيات الواقع وهو يهدف إلى إبقاء الشعب التونسي في حال تعبئة مستمرة[1].

إن ميلاد الحزب الدستوري الجديد، كان امتدادا للحزب الدستوري القديم ولم يكن انقطاعا له وبالتالي وجد الحزب الجديد أرضية ارتكز عليها ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة حيث أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية ولقد تحول بورقيبة إلى زعيم كبير وأصبح يعرف بالمجاهد[2].

كان بورقيبة ذكيا في توحيد أركان حزبه الناشئ "الحزب الدستوري الجديد" فحاول أن ينزل إلى الطبقة الشعبية لكي يجند الرجال لصالح الحزب دون أن يهمل النخبة المثقفة، وأخذ الحبيب بورقيبة بالقيام في جولات لزيارة مدن وقرى البلاد وعرض برنامج حزبه الشعبي، واختار العناصر الأساسية المطلوبة في التنظيم الحزبي، وكان يربط بين التقدم الاجتماعي والتحرر السياسي وهو ابن الطبقة الوسطى ورجل القانون والداعي إلى الدستور الذي يتماشى مع الدستور الفرنسي[3].

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص547، 548.

(2) زهير الذاودي: تحولات العمل التونسي في السنوات الثلاثين 1929م ـ 1939م، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003م، ص49.

(3) مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص49.

المبحث الثاني: برنامج ونشاط الحزب الجديد.

1. برنامجه:

تميز برنامج الحزب الدستوري الجديد بالاعتدال والميل أكثر للتفاهم مع فرنسا، وتماشيا مع الحياة الغربية الحديثة[1]، إلا أنه لم يختلف كثيرا عن المبادئ التي دافع عنها الزعماء القدامى في الحزب الدستوري القديم، وقد اقترح الحزب الجديد تنفيذ بعض التدابير المستعجلة منها:

- توقيف الاستعمار الفلاحي الرسمي.
- تكوين بلديات منتخبة.
- إعادة تنظيم الوظيفة العمومية لفائدة التونسيين.
- توسيع نطاق التعليم الإجباري والتدريس باللغة العربية.
- إلغاء المجلس الكبير وتعويضه ببرلمان تونسي وحكومة مسؤولة أمامه[2].
- المطالبة بالاستقلال (لكن ليس مطالبة عاجلة، أي متى تقرر فرنسا ذلك).
- توعية الشعب بالقضية التونسية وتثقيفه وتحريكه.
- النظر في إصلاح النظام الإداري والقضائي لفائدة الأهالي، بالإضافة إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية واضحة ومفصلة[3].

ويهدف برنامج الحزب الدستوري الجديد إلى الدفاع عن حقوق التونسيين المادية والمعنوية، والمطالبة بتطبيق الاقتراع العام دون تمييز في العرق والمعتقد، وتحرير المرأة وإعطائها فرصة التعلم، وفكها من قيود الماضي، والاستفادة من العنصر الأجنبي عن طريق الاحتكاك لاكتساب أساليبه في العمل والإطلاع على طرقه في الإنتاج الفلاحي والاستثمار

(1) عبد الله مقلاتي: الأفكار الوحدوية في المغرب العربي، مطبوعة بيداغوجية خاصة بطلبة السنة الثانية ماستر وطن عربي، جامعة المسيلة، 2018، ص13.

(2) علال الفاسي: مصدر سابق، ص80، 81.

(3) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص122، 123.

الاقتصادي[1]، وهو ما جعله يختلف تماما عن إستراتيجية الحزب القديم الذي لم يستطع تطوير آليات نضاله ومشاريعه ودخل في فترة نوم عميق[2]

2. نشاطه:

نشط الزعماء الدستوريون الجدد بعد إطلاق سراحهم، مستغلين الظروف الجديدة ليوسعوا نشاطهم وذلك بالتغلغل في كل الجهات وفي كل الأوساط الاجتماعية والسيطرة على المنظمات الشبابية كالشباب الدستوري والنجم الكشفي وتلاميذ المعهد الصادقي والهيمنة على جامعة عموم العملة التونسية الثانية والتسرب إلى الجمعيات الأدبية والمسرحية والموسيقية والفنية فاستوعبوا طاقات وطنية نشيطة ستلعب دورًا هاما في معارك الحزب القادمة ضد خصومه وهذا ما جعل البعض من قياديه يصرح بأنه على الحزب أن يصبح تدريجيا زب الأمة جمعاء والمعبر عن إرادتها ورغباتها[3].

ولقد سجل تنظيم الحزب الدستوري الجديد تطورات هامة منذ 1936 ـ 1937م، فالشعب تتكون كل يوم حتى أصبحت تعد حوالي 400 شعبة ويتراوح عدد منخرطيها ما بين 40.000 و70.000 والمنخرطين لا يتلقون تكوينا سياسيا لكن حماسهم يتم تأطيره عبر الجولات الدعائية لزعماء الحزب وخصوصا عبر جرائده التي تسعى إلى أن تكون عنصر الوصل بين الشعب المحلية أو عبر المناشير والملصقات الحائطية في زمن القمع والتضييق على الحريات[4].

كانت الاجتماعات العامة التي ينظمها الدستور الجديد تتميز بأجواء احتفالية وبتنظيم دقيق للتجمعات المرفوقة بالفرق الموسيقية وأناشيد الحزب والأناشيد الوطنية، فالشبان الدستوريون والكشافة يصطفون في مواكب منظمة ومنضبطة مرتدين الأزياء التونسية

(1) عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص80.

(2) الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000، ص75.

(3) عبد المجيد كريم واخرون: مرجع سابق، ص95.

(4) مرجع نفسه: ص96.

ورافعين الأعلام الوطنية، وتمكن الحزب الدستوري من خلالها من خلق نوع من العقيدة الوطنية التي تعبر عن التطلعات العميقة[1] للجماهير التونسية في إعادة بعث الروح في الأمة والدولة التونسيتين فدعاية الحزب والفعاليات التي ينظمها كانت تثير الكبرياء الوطنية وساهمت في تشكيل ذهنيات جديدة أعطت التونسيين الثقة في أنفسهم لنقد الإدارة الاستعمارية، فالدعاية القائمة على العنف والتصميم على تحقيق المطالب هي التي تفرق بين الحزبين الدستوريين، ويبدو أن الدستور[2] الجديد لا يتردد في تجنيد المهمشين في الأحياء الشعبية وحتى في الأحياء القصديرية، فهؤلاء كانوا يقومون بدور تخويف وترهيب وردع معارضي الحزب ويتضح ذلك أثناء صراع الحزبين الدستوريين وجولات الثعالبي وأثناء انعقاد المؤتمر الاستثنائي لجامعة عموم العملة التونسية الثانية[3].

وإجمالا فقد تمكن الدستور الجديد خلال سنة من صعود الجبهة الشعبية إلى السلطة والمناخ التحرري الذي عرفته البلاد من تكوين حزب سياسي شديد التنظيم له فروع في مختلف أنحاء البلاد يمتاز مناضلوه بانضباط كبيرة وكانوا مستعدين لتنفيذ تعليمات قيادية ويمكن أن نلاحظ ذلك خلال ثلاثة تحركات لها دلالة، مئات برقيات التنديد المتشابهة بخصوص القضية الفلسطينية وبرقيات مرفوقة بمقالات صحفية موجهة للسلطة بخصوص الطلبة الزيتونيين والتحركات ضد الثلث الاستعماري[4].

ففي النضال اليومي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والتي صرحها الحزب في برنامج الحد الأدنى إثر انعقاد مجلسه المالي في 10 جوان 1936م، تميز موقف الدستور الجديد بالحذر أحيانا والجرأة أحيانا أخرى والمدح تارة والتهديد تارة أخرى فهو يلوح بشبح العصيان المدني والخروج إلى الشارع والحديث عن التضحية من أجل الاستقلال[5].

(1) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص183.

(2) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص551.

(3) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص128.

(4) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص66.

(5) عز الدين معزة: مرجع السابق، ص188.

وفي هذا السياق شن حملات مناوئة ضد موظفي الإدارة الاستعمارية من فرنسيين وتونسيين (مراقبون مدنيون، جندرمة، قيادة، خلفاوات مشايخ...) وهجومات ممنهجة ضد الأعوان التونسيين المتهمين بالتعامل والتواطئ يفضح ممارساتهم والعمل على كسبهم.

وهكذا بدا الدستور الجديد في نظر الرأي العام وفي الأوساط السياسية وكأنه حزب حكومة، فإليه يعود الفضل في نظر الشعب[1] التونسي في المكاسب التي تحققت كمساعدة المحتاجين والإصلاحات الإدارية والوعود المقدمة للطلبة الزيتونيين... إلخ، فمواقفه لا تجد أي اعتراض من طرف الرأي العام، وانتصار هذه المواقف السياسية ليست إلا مسألة وقت وهو ما ساهم في تنامي وزن القيادات الدستورية الجديدة تجاه السلطة العمومية التي كانت تستمع إلى طلباتها وشكواها، ونتيجة أن الدستور الجديد قد تمكن من أن يطبع مختلف الأجهزة بفكرة "الأمة" و"الشعب" و"التمثيل الشعبي".

من بين أنشطة الحزب الدستوري[2] التونسي الجديد هو سفر بورقيبة إلى باريس وتمكنه من عقد اجتماع مع بييار فينو" (وكيل وزير الخارجية في عام 1937م وقدم له تقريرا غالب فيه نظام دستوري ديمقراطي في تونس يمكن الشعب من المشاركة في سن القوانين ووضع ميزانية البلاد[3].

أما الدستور القديم فضل سجين مواقف سهلة تمكنه من عدم التورط وكان يراهن على خيبة أمل منخرطي الدستور الجديد ليبسط تأثيره بانتهاج سياسة المزايدة، فهو يؤاخذ بورقيبة وحزبه على ثقته في الجبهة الشعبية، ويؤاخذ الجهة الشعبية على أنها لم تُدخل إلى تونس إلا القوانين الاجتماعية والمولدة للصراع الطبقي في حين أن البلاد تتطلب حاجيات أخرى أكثر إلحاحا[4].

(1) محمد علي الداهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر الكتاب الأكاديمي، د م، د.س، ص50.

(2) أحم القصاب: مرجع سابق، ص558.

(3) قدارة شايب: مرجع سابق، ص120.

(4) التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص237.

ونتيجة لعدم وجود جدوى للمصالحة بين الحزبين، لذلك تقرر عقد مؤتمر عام بتاريخ 31 ـ 10/ 1937م، بنادي الحزب بنهج التريبونال[1] حضره مندوبوا الحزب من كل البلاد إلى جانب الضيوف.

تم في هذا المؤتمر اتخاذ قرارات في غاية الخطورة لمجابهة الاستعمار بالعنف ونتيجة لما ترتب عن ذلك من تضحيات وقع خلاف بين لتحقيق الاستقلال وبين الحبيب بورقيبة الأمين العام للحزب قدم الماصري استقالته من الحزب ويقول الحزبيون القدامى وبعض الحزبيون الجدد الذين انشقوا عن الحبيب عن الحبيب بورقيبة أن جو العنف الذي ساد المؤتمر وقراراته الراديكالية لم يوافق عليها رئيس الحزب الدكتور الماطري[2]، والتي كانت ستهدف بالدرجة الأولى إقصاء الماطري من رئاسة الحزب وإضعاف الحزب الدستوري القديم ورئيسه عبد العزيز الثعالبي[3].

ويتجلى النشاط الخارجي للدستور التونسي الجديد أيضا في دعم القضية الجزائرية، وذلك من خلال تنظيم الحزب في 20 أكتوبر 1937م إضرابا نظاميا مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والاعتقال والنفي التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بحق قيادة القوى الوطنية[4] وزعمائها وفي هذا المجال كان للموقف التونسي تقديره العالي من القيادات الوطنية الجزائرية، وفي هذا الصدد وجه عبد الحميد بن باديس[5] رسالة

(1) التريبونال: هي المحكمة المختلفة لفض النزاعات بين التونسيين وغيرهم من سكان البلاد التونسية.

(2) قدادرة شايب: مرجع سابق، ص145.

(3) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص187.

(4) محمد علي الداهش: مرجع سابق، ص 50.

(5) عبد الحميد بن باديس (1948– 1981م): درس بالزيتونة منذ سنة 1908م، وفي سنة 1916م انتصب للتدريس بالجامع الكبير بقسنطينة، رئيس جمعية العلماء المسلمين في سنة 1931م، ومن رواد الحركة الغصلاحية في المغرب العربي، انظر: محمد الصالح صديق: أعلام من المغرب العربي، ج2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2007، ص 240.

تهنئة وإكبار للموقف التونسي شاكرا لهم هذه المبادرة الطيبة التي تتحلى بها الروح العربية والأهداف القومية الموعودة [1].

(1) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص 122.

المبحث الثالث: مظاهر الصمود في الحزب الدستوري الجديد:

رأت السلطات الفرنسية أن الإجراءات التي قام بها المقيم السابق غير كافية، فطالبت بتعيين مقيم أشد منه حزما، فوصل المقيم العام الجديد بيرطون "Marcel Peyrouton" يوم 8 أوت 1933، ووجد الوضع في البلاد مزريا فباشر بوضع الإصلاحات السريعة تمثلت في[1]:

- تشكيل لجنة مكلفة بإعداد الإصلاحات التي تراها مناسبة.
- عين لإدارة جامع الزيتونة الشيخ الطاهر بن عاشور.
- أحدث مقابر خاصة بالمسيحيين.
- زاد أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير[2].

نظرا لاتساع النشاط النضالي للحزب الدستوري الجديد لجأ المقيم العام إلى تغيير سياسته هذه المرة مستعملا القوة والترهيب، وأمر بإلقاء القبض يوم 3 سبتمبر 1934 أي بعد ثلاثة أشهر من تأسيس الحزب على سبعة من زعماء الحزب منهم الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة، الهادي شاكر، والدكتور الماطري...ونفاهم إلى الجنوب الصحراوي التونسي[3].

وفي هذا الصدد يقول بورقيبة: «لم أنقطع يوما عن العمل لتحقيق الاتصال المباشر بدليل أني اعتقلت يوم 3 سبتمبر بينما كنت في طريقي الى الجم لعقد اجتماع يوم السوق الأسبوعية بها»[4]، ومع ذلك ظل على اتصال بالحزب موجها لهم رسائل لمواصلة النشاط وعدم الاستسلام ومواصلة الضغط، رغم تهديد المقيم بيرطون[5] بإبعاده هو ورفاقه إلى جزيرة

(1) زهير الذوادي: تحولات العمل السياسي في السنوات الثلاثين (1929 ـ 1939)، مرجع سابق، ص35.

(2) محمود شاكر: مرجع سابق، ص148.

(3) الحبيب بورقيبة: حياتي أرائي جهادي، نشريات كتاب الدولة للإعلام، تونس، 1978، ص84.

(4) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص551.

(5) بيرطون: عينته الحكومة الفرنسية في 7 ماي 1933 مقيما عاما لفرنسا بتونس (33 ـ 36)، الملقب (بالزوبعة) والمعروف باستعماله لسياسة العصا الغليظة ضد كل من يقاوم سياسته المتسمة بالتحيز لصالح الأقلية الأوروبية، فبالرغم من أنه جمهوري إلا أنه أثبت أنه عدو للديمقراطية واضطهاده للاشتراكيين الفرنسيين لتعاطفهم مع القضية التونسية (أنظر: عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص80، 81).

مدغشقر[1]، فرغم قساوة الصحراء إلا أنها أعطت لأولئك الشباب المنفيين وعلى رأسهم بورقيبة قوة مضاعفة للمقاومة وعلمتهم التحدي والمراوغة على الخصام والعناد[2]، فتحرك الشارع التونسي بما فيهم مناضلي الحزب احتجاجا على نفي زملائهم واغتنموا مناسبة الاحتفال بليلة القدر في أول جانفي 1935 وأقاموا مظاهرات بالجامع الأعظم، طالبين من الباي التدخل لصالح المعتقلين السياسيين، فاستغل بيرطون هذا الحدث وواصل أعماله القمعية، وقام بنفي البحري فيقة[3] والطاهر صفر[4] إلى الجنوب، وقام بتحذير باقي الأعضاء بوضع حد لهذه الفوضى، ونبه أنه كلما زاد رد فعل الشعبي زاد قمع السلطات الاستعمارية أكثر، ولكي تتخلص سلطات الحماية من هذه الأوضاع لجأت إلى انتهاج سياسة جديدة وأقدمت على عزل المقيم بيرطون وتعيين مقيم جديد[5] أرماند جيون Armanù Guillon[6] الذي دخل تونس في أفريل 1939، وبادر بإطلاق سراح القادة المعتقلين وإلغاء مراكز الاعتقال، وتحويل المساجين إلى قابس[7] وجربة، وأطلق الحريات العامة...، لكن مع مرور الوقت غيرت فرنسا من وجهة نظرها وأصدر المقيم العام أوامر بتعطيل الحريات خاصة حرية الصحافة والاجتماعات، وهذا يعود إلى اتساع نطاق نشاط الحزب بصورة لم يعهدها من قبل حيث امتدد نشاطه حتى بلغ عدد الشعب الدستورية سنة 1937 حوالي

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص553.

(2) الصافي السعيد: مرجع سابق، ص104.

(3) عز الدين معزة: مصدر سابق، ص182.

(4) الطاهر صفر: 1903 ـ 1942: درس في الصادقية ومعهد "كارنو"، وفي كلية الحقوق بباريس، عمل بالمحاماة 1928، من مؤسسي الحزب الجديد، عمل في الصحافة وترأس تحرير جريدة العمل 1934، والعديد من الصحف باللغة الفرنسية، (أنظر: صالح الخرفي: مرجع سابق، ص289).

(5) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص182.

(6) أرمان جيون: تولى الإقامة العامة في تونس عقب "بيطرون" ودامت فترته من 17 أفرل 1936 إلى 18 أكتوبر 1938، عرف بالتوجهات الليبيرالية، جاء بعده إريك لابون (أنظر: السعيد عقيب: مرجع سابق، ص165).

(7) قابس: مركز لحدائق النخيل، يبلغ عدد سكانها حوالي 25 ألف نسمة، مشهورة ببساتينها وحدائقها الكثيرة، برع أهلها في زراعة الحدائق حتى قيل أن كل قابسي بستاني، (أنظر: محمد جوهر، مرجع سابق، ص104).

400 شعبة بالإضافة إلى 400 منخرط[1]، ونتيجة لهذه الظروف وقعت اصطدامات بين الجيش الفرنسي والجماهير الشعبية في كامل البلاد[2] التونسية أعتقل على إثرها الأستاذ صالح بن يوسف والهادي نويرة[3] في 6 أفريل 1938 أثناء قيامهم بجولة دعائية بمنطقة الكاف[4].

وفي صبيحة الجمعة 8 أفريل 1938 توجهت إطارات الحزب الجديد إلى المقيم العام طالبين منه إطلاق سراح زملائهم، ومحتجين على سياسة القمع الفرنسية، ومنددين بمظاهرات أخرى إن لم يستجيب المقيم العام لمطالبهم، وفي يوم السبت 9 أفريل 1938[5]، دعا علي البلهوان[6] إلى شن إضرابات شاملة استجابت لها الجماهير الشعبية[7]، ألقي على إثرها القبض على علي البلهوان وعملت السلطات الاستعمارية على نشر هذا الخبر بين الطلبة وفي الأسواق العامة[8]، احتشدت الجماهير الشعبية أمام المحكمة محاولين اقتحامها لإطلاق سراح الزعماء على رأسهم علي البلهوان، فأطلق أحد الطلبة التونسيين النار فردت السلطات الفرنسية بإطلاق النار على المدنيين العزل واعتقلت الآلاف من مناضلي الحزب

(1) علي البلهوان: مصدر سابق، ص53.

(2) لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص96.

(3) الهادي نويرة: مناضل تونسي ولد بالمنستير 2 أفريل 1911، تلقى تعليمه بتونس، وأكمل دراسته في الحقوق بباريس، عين أمينا عاما لجامعة عموم العملة التونسيين ألقي عليه القبض 1938، صاحب بورقيبة في عدة معتقلات، انتخب في الديوان السياسي الثالث للحزب عام 1948 (أنظر: حسن زعير حزيم: دور بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929 ـ 1945)، كلية التربية، جامعة المستنصيرية، 2016، ص612).

(4) لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص96.

(5) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص187.

(6) علي البلهوان: ولد بمدينة تونس، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم سافر إلى بارس 1924، وفي 1935 عمل مدرس للغة العربية بالصادقية، انخرط في صفوف الحزب الجديد في 1936، ألقي عليه القبض 1938، وفي 1948 انتخب عضوا في الديوان السياسي للحزب، توفي 10 أيار 1958 في تونس ودفن بالزلاج (أنظر: محمد بوذينة: مرجع سابق، ص256).

(7) André Rayound, Amponcet : la Tunisie, présser unversitouves de France, 1971, Paris , p61.

(8) علي البلهوان: مصدر سابق، ص55.

الجديد[1] من بينهم الحبيب بورقيبة بتهمة التآمر على أمن الدولة، ونقل إلى سجن نيكولا بفرنسا، كما كان من نتائج أحداث أفريل قتل أكثر من 22 شخص و150 جريحا حسب التقارير الفرنسة[2]، وحل الحزب الدستوري الجديد، وإعلان حالة الطوارئ بالبلاد التونسية، واستبدال المقيم العام بمقيم جديد وهو إريك لابون Eirek Labonne في أكتوبر 1938 [3].

يقول بعض المؤرخين في تفسيرهم لأحداث أفريل: "أنها قد تكون مؤامرة دستورية أراد القياديون من خلالها استفزاز حكومة "ليون بلوم"[4] الثانية وإجبارها على تلبية مطالب الحزب[5].

كانت فرنسا تهدف من وراء تغييرها للمقيم العام تهدئة الأوضاع بالبلاد، وفور وصوله إلى العاصمة قامت مظاهرة كبيرة أعلنوا فيها رفضهم لسياسة الاضطهاد التي تمارسها السلطات الفرنسية في حقهم، بالإضافة إلى مطلب إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين على رأسهم زعيم الحزب الحبيب بورقيبة[6].

بالرغم من كل هذه الإجراءات القمعية فإن مناضلي الحزب واصلوا صمودهم ونشاطهم لمقاومة القمع الاستعماري، وتوالى تكوين الدواوين السياسية السرية من ذلك ظهور الديوان السياسي الخامس برئاسة الباهي الأدغم في 1939، كان هدف هذه اللجان السرية تنشيط الدعاية الوطنية وتحريض الشعب للقيام بأعمال تخريبية من اجل إطلاق سراح

(1) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص187.

(2) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص67.

(3) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص82.

(4) ليون بلوم: "Leon Blum": (1872 ـ 1950) ولد في 9 أفريل 1872، كاتب ورجل سياسي فرنسي، ترأس الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية ثم ترأس حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في جوان 1936، وقد غادر المنصب في 21 جوان 1937، وخلفت حكومته، حكومة الجبهة الشعبية الثانية بزعامة كاميل شوطان، وبعدها تولى بلوم العديد من المناصب السياسية 1938 ـ 1946، توفي 30 مارس 1950 (أنظر: السعيد عقيب: مرجع سابق، ص166، 167).

(5) مؤلف مجهول: الحزب الدستوري التونسي تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة، www. Alchourouk. Com، دار الأنوار، تونس، 2011، ص4.

(6) حسن زغير حزيم: مرجع سابق، ص601.

المساجين[1]، وبقي الحزب في نهاية الأمر حيا يعلن عن وجوده بالعرائض والمناشير السرية وحتى بالمظاهرات الشعبية، وهذا دليل على الصمود القوي الذي امتاز به الحزب الجديد عن الحزب القديم[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أطلق سراح المعتقلين منهم الحبيب بورقيبة ورفاقه، وسمحوا للباي بتكوين حكومة ووزراء من حزب الدستوري، وفي تلك الأثناء هاجر بورقيبة إلى مصر من أجل البدء في تنظيم المقاومة العسكرية الداخلية من (1945 ـ 1952م)[3].

(1) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص113.

(2) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص123.

(3) فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، سبها، 1997، ص287.

المبحث الرابع: علاقات الحزب الدستوري الجديد:

1. علاقته مع الحزب القديم:

إن ميلاد الحزب الجديد كان امتدادا للحزب الدستوري القديم ولم يكن انقطاعا له، وبالتالي وجد الحزب الجديد أرضية ارتكز عليها ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة[1]، هذا الأخير الذي قاد النضال والحركة الوطنية التونسية حتى استقلال تونس[2].

لقد نمت القطيعة بين الحزب الدستوري القديم والجديد بعد مؤتمر قصر هلال، حيث اتهم الحزب الجديد الحزب القديم بقلة الاهتمام بالدعاية بين الجماهير واتهامه بحصر العمل على العناصر البرجوازية والتقليدية، على عكس القيادة الجديدة التي حاولت توسيع ميدان العمليات إلى الطبقات الكادحة معتمدة في ذلك على طلبة الجامع الكبير والعناصر التقدمية من البرجوازية التي كانت تدعمها سياسيا[3]، في حين اللجنة التنفيذية اتهمت قادة الدستور الجديد بأنهم خرجوا عن مبادئ الحزب وقرارات مؤتمر نهج الجبل وذلك:

1. بالتصريح أن غايتهم لم تكن ولن تكن استقلال البلاد.
2. اعترافهم بأنهم يرغبون في بقاء الحماية ويعملون في دائرتها ونطاقها.
3. المنادات بالسياسة المزدوجة واعترافهم بالحقوق المكتسبة التي يدعيها الاستعمار.
4. عدولهم عن مطالب الحزب التي قررها مؤتمر 1933م وتمسكها بمطالب إصلاحية[4].

بدأت العلاقات تتوتر أكثر فأكثر، وتزعم هذا الجدال جريدة "الإدارة" لسان الحزب القديم بقيادة المنصف المنستيري ومحي الدين القليبي، وجريدة "العمل" لسان الحزب الجديد بقيادة

(1) زهير الذوادي: مرجع سابق، ص49.

(2) غنية شليغم: ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص451.

(3) مولوج فوزية: الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربين التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي)، 1958 ـ 1989، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010، ص126.

(4) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص189، 190.

محمود الماطري[1] والطاهر صفر، وبادر كل طرف يتهم الآخر فالحزب الجديد يتهم الشق الآخر بالجمود والرجعية والسلبية والجبن[2]، باعتبار أن الدستوري القديم لم ستطيع مسايرة التطورات وكسب العامة إلى صفه وذلك في غياب مشروع جديد يتماشى وتطلعات المجتمع التونسي[3]، والقدامى يتهمون الجدد بالارتجال والارتماء في أحضان الاستعمار الغربي والثقافة الغربية[4].

بعد عودة الثعالبي من منفاه في جويلية 1937 إلى البلاد التونسية استقبلته جماهير غفيرة وسرعان ما حشد عما يزيد عن 70 ألف شخص إلى صفه[5]، فانزعج بورقيبة من شعبية الشيخ، وقام بإحباط اجتماع الصلح الذي كان متوقع عقده بين وفدي الحزبين[6] يوم 3 أوت 1937 بهدف التوحيد تحت راية واحدة، لكن قيادة الحزب الجديد رفضت ذلك وباءت محاولة التوحيد بالفشل، فانحاز الثعالبي إلى الحزب الدستوري القديم محاولا السير به في الاتجاه العربي الإسلامي ونشب حينها الصراع بين الحزبين، انتهى بانتصار الحزب الجديد[7] الذي عمد إلى تخريب التجمعات التي كان يعقدها الثعالبي ومؤيديه، ونجح في تهميش خصمه واضطر الثعالبي إلى اعتزال الحياة السياسية إلى أن وافته المنية في أكتوبر 1944 بتونس[8].

---

(1) محمود الماطري: ولد بتونس ديسمبر 1897، من أصل يوناني، زاول دراسته الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية، تحصل على بكالوريا 1918، انخرط في كلية العلوم والمدرسة الطبية بفرنسا، وفي 1926 تحصل على دكتوراه في الطب، انخرط في الحزب الدستوري الجديد في 1934 وأصبح رئيس المكتب السياسي للحزب، أبعد إلى الجنوب التونسي من قبل المقيم بيرطون وبعد العفو عنه عاد واستكمل نشاطه (أنظر: الصادق الزمرلي: مرجع سابق، ص355، 359).

(2)الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص62.

(3) Samya el méchat : le nationalisme tunisien scission et conflits 1934, 1944, éd, lharmattan, France, 2002, p249.

(4) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص62.

(5) الصافي السعيد: مصدر سابق، ص106.

(6) الطاهر بلوخة: مصدر سابق،ص 3، 4.

(7) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص185.

(8) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص4.

وهكذا فكل محاولات الثعالبي في سبيل الجمع بين الدستورين باءت بالفشل نظرا لاختلاف الكبير بين الطرفين خاصة في طريقة التخطيط باعتباره العامل المؤثر في حسم الصراع لصالح الدستور الجديد الذي اعتمد عل التنظيم والانتشار الجيد، عكس الدستور القديم الذي لم يتمكن من استغلال عودة الثعالبي بصورة جيدة تساهم في ترجيح كفة الصراع لصالحه، مما يبين عجزه في تحريك الجماهير[1].

2. علاقته بالجبهة الشعبية الفرنسية:

كان وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا سنة 1963، عاملا مساعدا لكل أقطار المغرب العربي وليس تونس فقط، على العمل بحرية أكثر ولفت النظر إلى اهتمامات شعوب المغرب العربي وضمان حقوقه الاجتماعية والسياسية[2].

ولما كانت حكومة الجبهة الشعبية قد أبدت نيتها لتغيير السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا عامة، كان إقصاء "بيرطون" عن تونس خطوة أولية لإثبات حسن النية، وجاء خلفه "جيون" وقام بإطلاق سراحه مقابل التنازل عن بعض الأهداف القومية، غير أن المقيم جيون أكد أن هذا ليس تفكير الحكومة الفرنسية، مما جعل الدستوريين يعلقون آمالا كبيرة على تلك الجهة اليسارية[3].

وبعد إخلاء سبيل الحبيب بورقيبة ورفاقه توجهوا إلى باريس لمقابلة المسؤولين الفرنسيين وعرض مشروعهم الإصلاحي الذي كان يهدف إلى التسوية في الأجور بين العمال التونسيين والأوروبيين، وإنشاء مجالس بلدية منتخبة، إلغاء نظام الحكومة العسكرية في الجنوب التونسي، إلا أن هذا المشروع لم يحظى بتأييد برلمان باريس[4].

---

(1) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص201.

(2) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص78.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص335.

(4) ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2011، ص252.

وخاب ظن الحزب الدستوري الجديد في سياسة ووعود الجبهة الشعبية، وانتهز جناحه المتطرف الفرصة ليؤكد عل فشل هذه السياسة وعقم هذه الوعود، وبالتالي فشل طريقة الحوار التي انتهجتها قيادة الحزب مع الجبهة الشعبية[1].

وفي الأخير نستنتج بأن تأسيس الحزب الدستوري الجديد، الذي تعود أصوله إلى تكوين أصحابه في المدارس والمعاهد الفرنسية العليا، إلا أنهم أصبحوا دستوريين بالمعنى الأصلي للكلمة، حيث أن ميلاد الحزب الدستوري الجديد كان امتدادا للحزب الدستوري القديم، ولم يكن انقطاعا له، حيث أن جذور الحزب الدستوري القديم كانت بمثابة الأرضية التي قام عليها الحزب الدستوري الجديد وارتكز عليها، ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة وبذلك أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية ويتضح ذلك جليا في مختلف النشاطات التي قام بها سواء داخليا أو خارجيا وذلك بغية الالتفاف الشعبي له وكسب عدد من المؤيدين.

(1) علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، مرجع سابق، ص111.

الفصل الرابع:

العمل النقابي في الحركة الوطنية التونسية

1924 ـ 1938.

المبحث الأول: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى 1924.

المبحث الثاني: رد فعل سلطات الحماية منها.

المبحث الثالث: إعادة بعث جامعة عموم عملة تونس الثانية 1937.

المبحث الرابع: حل جامعة العموم الثانية.

تعتبر الحركة العمالية في تونس جزء من النضال الوطني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد الحرب العالم الأولى مجسدة في جامعة العموم التونسية الأولى (1924 ـ 1925م) وجامعة العموم التونسية الثانية (1937 ـ 1938م) وذلك بغية تأكيد التلاحم المصيري بين نضالها المهني والوطني ضد اتحاد العمال الفرنسيين وسياسته في البلاد التونسية.

المبحث الأول: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى 1924:

واجه المجتمع التونسي سياسة الاحتلال القائمة عل النهب والاستغلال والجور بانتفاضات ونضال جماهيري مستخدما عدة وسائل، وصولا إلى تشكيل النقابات العمالية للدفاع عن حقوق العمال الشرعية[1]، فالنظام الاستعماري كان يحتقر العمال العرب في تونس ويعتبرهم أجراء من الدرجة الرابعة، في حين كانت الأولوية تعطى للعمال الأجانب من فرنسيين وإيطاليين وليبيين...، وتعدى ذلك أيضا إلى الظلم في الأجور وساعات العمل...، وكانت السلطات تستغلهم وتدمجهم في منظماتها النقابية، ولم يمر وقت طويل حتى تفطن العمال التونسيون لهذا الوضع المزري، فباشروا بالانسحاب من النقابات الفرنسية، وشكلوا لأنفسهم نقابات باسمهم تعبر عن آرائهم وطموحاتهم[2].

تأسست جامعة عموم عملة تونس الأولى بتاريخ 12 أكتوبر 1924م، هذه الأخيرة التي كانت وليدة عدة إضرابات منها إضراب عمال ميناء بتونس العاصمة في 14 أوت 1924م، وإضرابات أخرى قامت بمدينة بنزرت احتجاجا على الأوضاع القاسية التي آل

(1) محمد بوطيبي: الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 13، جامعة المدية، ديسمبر 2017، ص37.

(2) ليلى بوجلال: النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد «الوجه الأخر للكفاح التحريري»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، قسنطينة، جوان 2018، ص214.

إليها العمال التونسيون، ولقد كان على رأس الجامعة محمد علي الحامي "القابسي[1]، بالإضافة إلى المختار العيادي، البشير بودمغة، والفرنسي فينيدوري[2]...

اجتمع محمد علي ورفقائه بقاعة الجمعية الخلدونية، وتم الإعلان عن توحيد تسعة نقابات محلية تحت اسم "جامعة عموم عملة تونس"، وانتخب لرئاسة هذه الجلسة هيئة تضم: محمد علي الحامي، الطاهر حداد، أحمد توفيق المدني والمختار العياشي...[3].

وتمت المصادقة على قانون الجامعة والذي يتكون من 30 فصل، وتم انتخاب اللجنة التنفيذية المؤقتة للجامعة على النحو التالي:

1. المكتب: الكاتب والأمين العام محمد علي الحامي، المساعد إبراهيم بن عمار، محمد قدور (أمين المال)، ومساعده البشير الجودي.
2. بث الدعوى: المختار العيادي، محمود الكيادي، محمد الغنوشي، الطاهر حداد، البشير الفالح.
3. المراقبة: أحمد الدرع، محمد الخياري، الطاهر عجم، محمد الدخلاوي.

تقوم هذه اللجنة بإعلام النقابيين والجميع بأن القانون الأساسي تحت الطبع وسيوزع قريبا[4].

كان الهدف من إنشاء هذه الجامعة هو جمع الأجزاء في دائرة اقتصادية واحدة، بصرف النظر عن جنسياتهم ودياناتهم، والدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وتنظيمها

---

(1) محمد علي الحامي: بن علي بن مختار الحامي، ولد بالجنوب التونسي، تنقل مع أبيه إلى العاصمة بعد وفاة أمه، التحق بأخيه للعمل في السفارة النمساوية، شارك في الثورة الليبية، والمقاومة المغربية، تحول إلى مصر ثم انتهى به المطاف ببرلين حيث تابع دروسه في الاقتصاد السياسي، وبعد عودته إلى تونس 1924، قرر تكوين قابة تونسية عرفت بجامعة ع.ع.ت (أنظر: أحمد كحلاوي: العمل النقابي التونسي في سياق التحرر العربي الإسلامي، إعداد: عادل الثابتي، نشر في فجر نيوز، 14 -06 ـ 2010، ص،1، 2.

(2) محمد بوطيبي: "الحركة النقابية التونسية..."، مرجع سابق، ص37.

(3) مرجع نفسه: ص38.

(4) ايفانوف: ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924 ـ 1925م، تر: حفناوي عمايرية، جريدة الشعب، (د.ع)، 2007، ص8.

بجميع الطرق الممكنة[1]، وبعد مرور أسبوع من التأسيس أسست لجنة لجمع التبرعات لهذه الجامعة ولجنة أخرى للإشراف على رأسها محمد علي الحامي، ثم انطلق أعضاء المعية لنشر الدعاية لها وشرح المبادئ والأهداف التي ترمي إليها من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الجماهير، فأقيمت على إثر ذلك اجتماعات ومهرجانات في جمع أنحاء البلاد ألقي خلالها محمد علي العديد من الخطب، حيث وصف بورقيبة خطاباته بقوله: «إن خطاباته كانت تؤثر بقوة، لصدق لهجته ووضوح صرحه وعمق نظرته»[2]، وشرع محمد علي في تنظيم الصفوف وتنبيه العمال إلى المزالق الاستعمارية، وحث الشعب على مساندة المضربين، وتكتل عمال تونس هذه المرة وأصبحوا قوة هائلة للنضال ضد المستعمر[3]، وتقدم العمال بجملة من المطالب لسلطات الحماية، خاصة مطلب المساواة في الأجور بين التونسيين والفرنسيين، بالإضافة إلى عطل العمل وساعات الشغل، واعتراف الحكومة الفرنسية بالحق النقابي التونسي كأهم مطلب[4].

غير أن هذه المطالب لم تجد آذان صاغية، ونتيجة لتجاهل فرنسا لمطالب العمال قرر التونسيون توجيه ضربة واضحة لفرنسا تعبيرا عن رفضهم لهذا الوضع، وأعلنوا إضرابا عاما وإتخذوا من مدينة بنزرت مركزا لهم، ووقع على إثره صدام عنيف بين الفرنسيين والعمال التونسيون، خسر فيه التونسيين العديد من الأرواح بالإضافة إلى تعطل المواصلات والصناعات في جميع المرافق التي يسيطر عليها الفرنسيون، وكانت بذلك صدمة أدهشت المستعمر فأولئك الذين كان يعتبرهم رعايا أجراء أصبحوا بتوحدهم قوة عظيمة تكتلوا لطرد العدو من أراضيهم[5]، كما قامت إضرابات أخرى في شهر جانفي 1925 من تنظيم جماعة

(1) الطاهر حداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس، 1997، ص177.

(2) سعد توفيق البزاز: الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924، 1956م)، زهران للنشر، الأردن، 2015، ص55.

(3) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص186.

(4) مصطفى كريم: قضية الحقوق النقابية بتونس، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، (د.د.ن)، تونس، 1975، ص62.

(5) الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص186.

ع. ع. ت، جمعت بين العملة الفلاحين بالوطن القبلي وعمال المعامل الصناعية بالعاصمة[1]، ونتيجة لذلك انتشرت هذه الحركة النقابية في العاصمة بسرعة ليتم تأسيس عدة نقابات أخرى لعمال شركة السكك الحديدية ولسوق الحبوب ومعامل نسيج الحرير...[2].

كما ساند أحمد توفيق المدني هذا التكتل النقابي من خلال دعمه لمحمد علي الحامي وتقريب الحركة العمالية من الحزب الدستوري عن طريق جمع الأموال لها وحسب قوله فقد تم جمع حوالي 5000 فرنك من صندوق الحزب[3]، ونتيجة لذلك التف حولها جميع العمال فحققت انتصارات ونجاحات عديدة وتمكنت من إيصال صوت الشعب والتعبير عن طموحاته في نيل حقوقه المسلوبة، وزادت شعبية محمد علي الحامي، فشعرت السلطات الفرنسية بتعاظم الخطر عليها فقرروا محاربتها والعمل على حلها[4].

(1) أحمد قصاب: مرجع سابق، ص525.

(2) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص63.

(3) محمد بوطيبي: "الحركة النقابية التونسية..."، مرجع سابق، ص38.

(4) أحمد خالد: ميلاد جامعة عموم عملة تونس، جريدة الشعب، (د.ع)، 2ـ 12ـ 2006، على الخط المباشر [http : // www. Achaab. Info. tn]

المبحث الثاني: رد فعل سلطات الحماية منها:

عارضت السلطات الفرنسية مشروع إنشاء مؤسسة نقابية، ونتيجة لاستمرار الإضرابات في البلاد عمدت السلطات إلى إلقاء القبض على قيادة الجامعة وذلك بتاريخ 5 فيفيري 1925[1].

كما لقيت جامعة عموم عملة تونس معارضة كبيرة من الكنفدرالية العامة للعمال التونسيين (CGT) على رأسها جوهو [2] والذي أرسل رسالة سرية في أكتوبر 1924 لكل من المقيم العام الفرنسي والرئيس الفرنسي إدوارد هيريو يحرضه ضد نقابة محمد علي الحامي بغية عرقلة نشاطها النقابي، وألقي على إثر ذلك القبض على قائدها في 25 مارس 1926 ونفي علي الحامي إلى خارج البلاد لمدة عشر سنوات كاملة بتهمة التآمر على أمن الدولة بالإضافة إلى محمد الكيادي، مختار العياري، محمد الشموسي، علي القروي... [3].

تعتبر مساندة الحزب الشيوعي للحركة النقابية هي من أولى العوامل التي دفعت الاشتراكيين للقضاء على هذا النشاط، فلقد ساند الشيوعيون العمال التونسيون في إضراب قام به عمال مرسيليا سنة 1924م، تعبيرا عن تضامنهم مع الشعب التونسي[4].

كما اغتنمت السلطات الفرنسية الخلافات الواقعة بين الأحزاب السياسية والحركة النقابية، بعد تخلي الحزب الدستوري القديم عن دعمه لمحمد علي الحامي[5]، فعملت الحكومة الفرنسية على إضعاف الحركة الوطنية بمجملها، ونجحت السلطات الفرنسية بالفعل

(1) محمد بوطيبي: الحركة النقابية التونسية ..."، مرجع سابق، ص38.

(2) جوهو: الأمين العام للاتحاد للعمال في فرنسا (CGT) وهو تابع للحزب الاشتراكي الفرنسي، رجل إصلاحي انتهازي عمل في الحقل النقابي مدة نصف قرن، شارك في محاولة إحباط الحركة العمالية في تونس (أنظر: سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص46).

(3) محمد بوطيبي: مرجع سابق، ص39.

(4) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص72.

(5) إيفانوف: مرجع سابق، ص12.

في حل جامعة عموم عملة تونس، وإخماد كل نفس نقابي، في ترقب لفرصة جديدة تسمح ببعث العمل النقابي من جديد[1].

(1) سفيان الأسود: صفحات من تاريخ الحركة النقابية في تونس، جريدة الشروق، العدد2، دار الأنوار، تونس، 26 سبتمبر 2016، ص2.

المبحث الثالث: إعادة بعث جامعة عموم عملة تونس الثانية 1937:

بعد إنهاء الحركة العمالية الأولى واعتقال زعمائها وتشتيت صفوفها كثفت (C.G.T) جهودها لكسب منخرطين تونسيين، فأيدت بعض تحركاتهم مثل إضراب نوفمبر 1927[1]، الذي قام به العمال من أجل الزيادة في الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل مثل الأوروبيين، كما تبنت العديد من هذه المطالب المهنية، وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928م[2]، نفذها عمال الترام وعمال الرصيف، وتدخل هذه الحملة في إطار التنافس الحاد بين (C.G.T) والكونفيدرالية العامة للشغل الموحدة (C.G.T.U) ذات النزعة الشيوعية لجلب عمال شمال إفريقيا إلى صفوفها[3].

أدى استلام الجبهة الشعبية مقاليد السلطة في فرنسا، إلى بروز معطيات جديدة في المستعمرات[4]، منها أن سلطات الحماية في تونس بدأت تأخذ نوع من المهادنة والكف عن ممارسة القمع، كما سن تشريع جديد يسمح بممارسة الحق النقابي في تونس منذ 16 نوفمبر سنة 1932[5]، وهذا ما أدى بالحركة النقابية الاجتماعية بالامتداد إلى كامل البلاد التونسية، وذلك من خلال التحاق عدد كبير من التونسيين بالعمل النقابي الكونفيديرالية العامة للشغل.

على الرغم من انضمام العمال التونسيون ضمن الكنفدرالية العامة الفرنسية إلا أنه بقي هناك نوع من التفرقة بين المنخرطين في المنظمة من التونسيين والأوروبيين، وقد برزت هذه التناقضات في بعض المناسبات مثل الإضرابات التي انجرت عنها حوادث دامية في مارس 1937 في مناجم المتلوي والمضية حيث انفصل العمال الأوروبيون عن المغربيين

(1) عبد السلام بن حميدة: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق، ص129.

(2) مرجع نفسه: ص130.

(3) مرجع نفسه: ص131.

(4) نور الدين حشاد: فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع: 86، السنة15، الجزائر، مارس 1989، ص 80.

(5) مرجع نفسه: ص80.

والتونسيين، في ظل هذه السياسة العنصرية وبمجرد السماح بالحق النقابي، قرر العمال إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية.

تم الإعلان عن تأسيس هذه المنظمة يوم 14 جوان 1936م[1]، حين أعلن "علي القروي" أحد رفاق محمد علي، عن عزم العمال التونسيين على إحياء جامعتهم النقابية، وهذا خلال اجتماع نظمته بتونس مجموعة من الأحزاب احتفالا بانتصار الجبهة الشعبية[2]، كما وضح هذا المشروع في استجواب له صدر في جريدة" Le petit Matin" يوم 17 جوان 1936[3]، ثم غابة المعلومات عدة أشهر، إلى أن عقد المؤتمر التأسيسي للجامعة في 27 أفريل 1937[4].

أما فيما يخص المنخرطين فقد ضمة الجامعة الثانية عمالا من المناجم وآخرون من قطاع الفلاحة وتجار بالإضافة إلى عمال من الرصيف ومن الأوساط العمالية الأخرى[5]أما على مستوى التوزيع الجغرافي فنلاحظ أن هذه المنظمة وجدت خاصة في تونس وبنزرت[6].

كما دخلت المناطق الزراعية مثل سوق الأربعاء وسوق الخميس...وغيرها، غير أنها لم تستطع أن تستوعب عددا كبيرا من العمال في مدينة صفاقس حيث تمكنت الكونفدرالية العامة للشغل من استقطاب عدد لا بأس به من مناضلي جامعة محمد علي الحامي، ولقد أسندت المنظمة النقابية الفرنسية مراكز قيادية إلى بعض التونسيين[7].

(1) عبد السلام بن حميدة: مرجع السابق، ص131.
(2) نور الدين حشاد: المرجع السابق، ص81.
(3) عبد السلام بن حميدة: مرجع سابق، ص131.
(4) نور الدين حشاد: مرجع السابق، ص83.
(5) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص76.
(6) مرجع نفسه : ص77.
(7) مرجع نفسه: ص 76.

المبحث الرابع: حل جامعة العموم الثانية:

لم تتمكن الجامعة النقابية الثانية من الاستمرار طويلا رغم انضمام 45 نقابة عمالية تونسية إليها[1]، كان ذلك بسبب وجود تناقضات بين عناصرها، وكذلك اتهمت المنظمة الفرنسية الجامعة التونسية بممارسة السياسة لصالح الحزب الحر الدستوري الجديد[2]، كما تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن دعم جامعة عموم عملة تونس الثانية[3].

من بين الأسباب التي أدت إلى فشل الجامعة النقابية الثانية هي علاقتها بالحزب الجديد[4] الذي ساعدها في مرحلة التأسيس، لكن سرعان ما تدهورت هذه العلاقة عندما امتنع "بلقاسم القناوي"[5] عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 احتجاجا عل القمع الاستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى، وهكذا لم يتمكن التونسيون مجددا من المحافظة على جامعة عموم العملة التونسية التي اندثرت قيل أن تثبت وجودها من خلال نشاطها النقابي في البلاد عند اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وانتهى الأمر بالسلطات الاستعمارية التي قامت في 3 شباط 1938[6]، إلى حل جميع النقابات المكونة لجامعة عموم عملة تونس، كما قامت بمنع عقد الاجتماعات وانتهت هذه الجامعة بانضمامها في صيف 1938 إلى (C.G.T)[7].

---

(1) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص78.

(2) مرجع نفسه: ص76.

(3) عبد السلام بن حميدة: مرجع نفسه، ص131.

(4) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص76.

(5) بلقاسم القناوي: هو من بلدة المطوية في الجنوب التونسي، عضو في الحزب الدستوري التونسي الجديد، كما تزعم جامعة عموم العملة التونسيون في تجربتها الثانية سنة 1937م،(أنظر: أحمد مالكي: المرجع السابق، ص360.)

(6) نور الدين حشاد: مرجع نفسه، ص84.

(7) سعد توفيق البزاز: مرجع سابق، ص77.

وفي الأخير نستنتج أنه من خلال التجربة الأولى للعمل النقابي في تونس، تمكن العمال التونسيين بصفة خاصة والشعب بصفة عامة من اكتساب الخبرة وتكوين أفكار عن العمل النقابي وطريقة عمله وتسييره وأيضا الهدف الذي قامت من أجله الحركة النقابية في تونس، وسعيها من أجل اكتساب حق ممارسة العمل النقابي وإنشاء منظمات نقابية يطالب من خلالها العمال التونسيون بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما وجد العمال التونسيون القائد الذي يسير عملهم، وأيضا يرددون هتافاته ويساندون كل مطالبه، والمتمثل في محمد علي الذي آمن بفكرة الاستقلالية في العمل النقابي وضرورة إنشاء تعاونيات تعاضدية، يعمل من خلالها على إصلاح أوضاع التونسيين وتحسينها وعلى الرغم من فشل الحركة النقابية الأولى والثانية إلا أنه كانت لها آثار إيجابية تمثلت في زعزعت أركان فرنسا وإرغامها على الاعتراف بالحق النقابي التونسي.

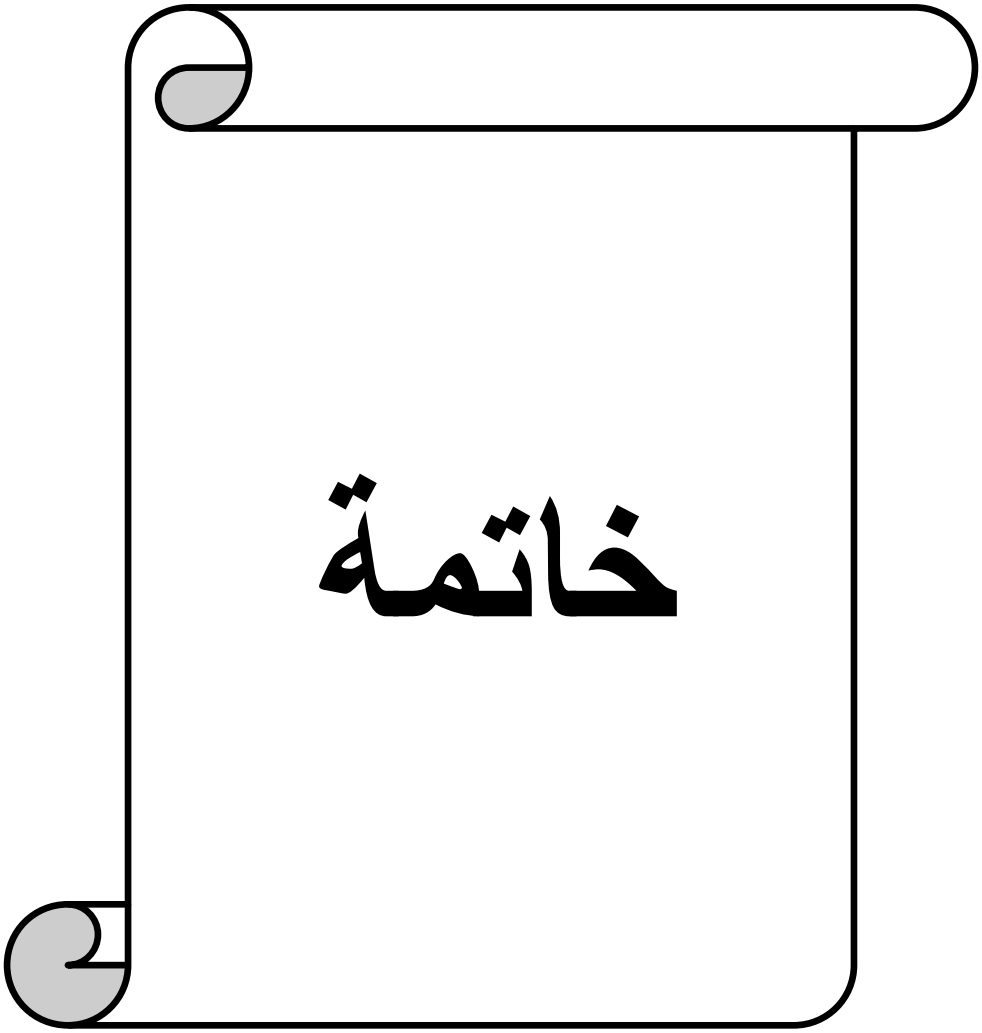
خاتمة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى عدة استنتاجات أهمها:

- إذا كان الاحتلال الفعلي لتونس يرجع إلى تاريخ 1881م فإن المتتبع لتاريخ تونس في الفترة الحديثة والمعاصرة يجد أن ذلك الاحتلال قد قام على مؤامرات دولية تجسدت في مؤتمر برلين 1878م والذي سمح لفرنسا بالإنفراد بتونس وإقدامها على إبرام معاهدة باردو 1881م والمرسى سنة 1883م لتثبت للرأي العام مشروعيتها في تسيير شؤون تونس واحتلالها فيما بعد.
- لقي نظام الحماية بتونس رد فعل شعبي قوي تجسد في شكل مقاومة شعبية مسلحة أعلن فيه السكان رفضهم لسياسة الظلم والاستغلال، انتشرت عبر مختلف التراب التونسي غير أنها لم تحقق أهدافها المطلوبة نتيجة لعرقلة السلطات الفرنسية لها.
- ظهرت المقاومة السياسية بتونس سنة 1907م مع حركة الشباب التونسي على يد مجموعة من الشباب المؤمن بضرورة العمل السياسي والتي تطورت فيما بعد إلى حزب تونس الفتاة مهدت الطريق لظهور تنظيمات حزبية كانت بدايتها مع الحزب الدستوري التونسي الحر سنة 1920م.
- تأسس الحزب الدستوري التونسي الحر سنة 1920 كرد فعل على لإجراءات التعسفية والقمعية التي قامت بها سلطات الحماية الهادفة إلى قمع حركة الشباب التونسي فا بالرغم من نفي البارزين من أعضائها إلا أنهم واصلوا نشاطهم السياسي الذي ظهر كنتيجة للأوضاع السائد على المستوى الداخلي والخارجي، وعملوا على تحقيق أهدافهم في إطار الحزب المنظم ولذلك قاموا بتأسيس الحزب الحر الذي عمل على مستويين:

✓ تقديم العرائض وإرسال وفود إلى كل من مؤتمر الصلح وسلطة الباي والسلطة الفرنسية بفرنسا وتونس.

✓ تأسيس الجرائد والجمعيات التي روجت لأفكار الحزب ومبادئه.

- عرف الحزب الدستوري نشاطا سياسيا واسعا كان الهدف منه التعريف بمطالب الشعب والتي لقيت تأييدا كبيرا من طرف الباي والأوساط الشعبية إلا أن الممارسات الاستعمارية

حالت دون بلوغ أهدافه مما أدى إلى إخماد صوت الحزب ونفي زعيمه عبد العزيز الثعالبي.

- شكلت سنة 1934م انشقاق الحزب الدستوري التونسي إلى قسمين: تيار بزعامة الثعالبي وأطلق عليه بالحزب الدستوري القديم، أما التيار الثاني تزعمه الحبيب بورقيبة ونخبة من الشباب المثقف غربيا.
- إن مطالب الحزب الدستوري الجديد وارتكزت بالدرجة الأوى على التعريف بالقضية التونسية وكسب التأييد لها.
- لعب الحزب الجديد دورا هاما من خلال نشاطه الداخلي والذي تمثل في دعم الجمعيات وكسب الجماهير من أجل الالتفاف الشعبي أما فيما يخص النشاط الخارجي فتمثل في التعريف بالقضية التونسية وهذا ما توج عنه الاستقلال بالإضافة إلى دعم القضية الفلسطينية ومساندة القضية الجزائرية.
- رغم العراقيل التي واجهها الحزب الدستوري الجديد من نفي واعتقال لزعمائه إلا أنه ظل صامدا وواصل كفاحه معبرا عن وجوده.
- إن الحزب الدستوري الجديد لم يكن انقطاعا للحزب القدم وإنما كان امتدادا له ووجد بذلك أرضية ارتكز عليها ووجها لمرحلة تاريخية جديدة وأصبح هو القوة الفاعلة في البلاد.
- لقد منيت تجربة الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية بالفشل بعد الآمال التي علقها عليها الشعب التونسي.
- عرفت تونس أول تنظيم نقابي سنة 1924م على يد محمد علي الحامي أطلق عليه اسم جامعة عموم عملة تونس كان الهدف من تأسيسها إرغام فرنسا على الاعتراف بالحق النقابي للتونسيين وحق إنشاء منظمات نقابية، وكعادة السلطات عملت على عرقلة نشاطها ونفي زعمائها في انتظار فرصة لإحياء النشاط النقابي من جديد.

الملاحق

الملحق رقم (01): معاهدة باردو[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بربيار»

(1) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 23.

الملحق رقم (02): اتفاقية المرسى[1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي /«بول كامبون»

(1) خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 23.

الملحق رقم (03): خريطة تمثل القبائل والمدن التونسية: التي لعبت دورا فعالا في التصدي للحماية الفرنسية[1]:

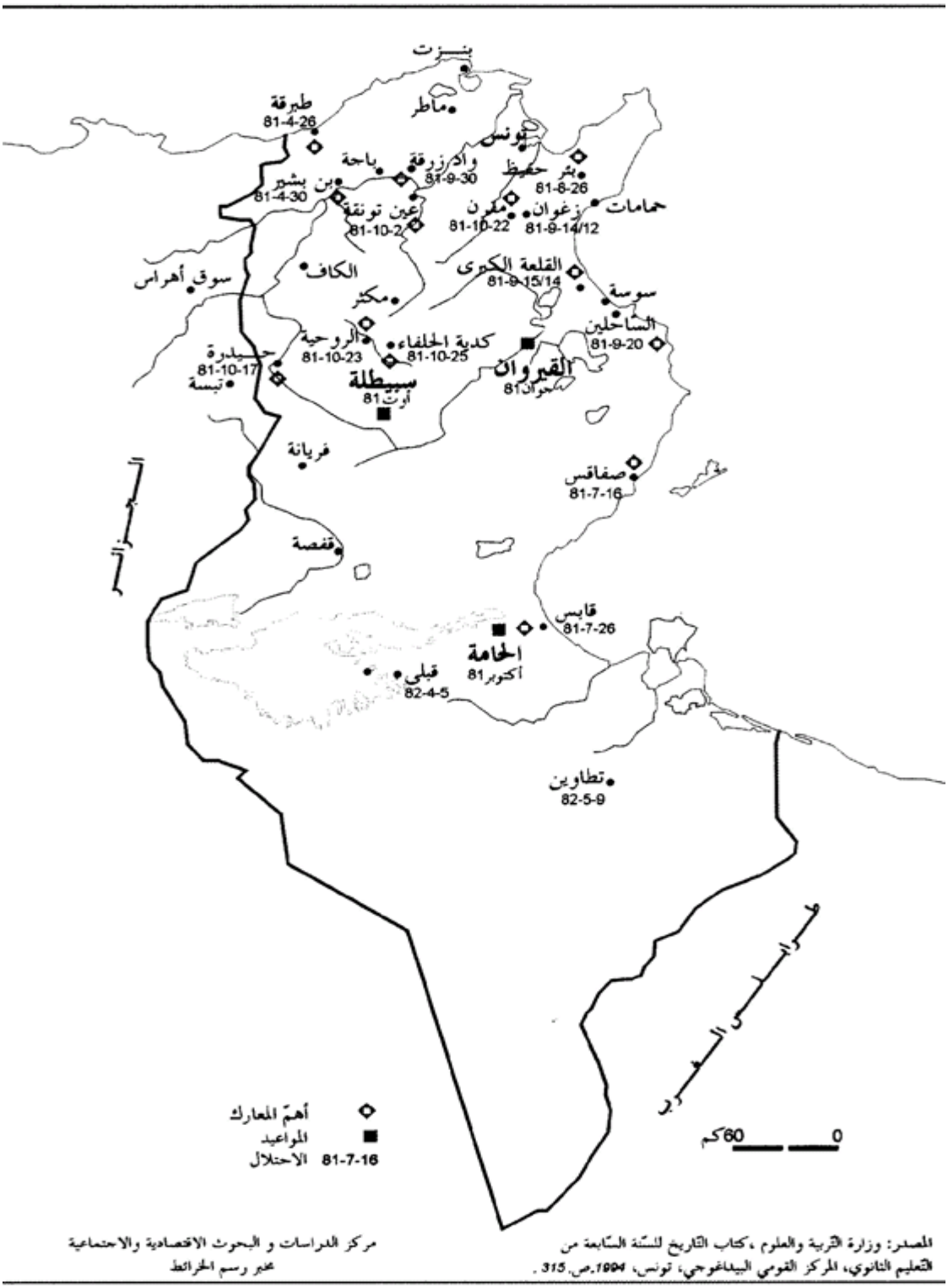

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 501.

الملحق رقم (04): الشيخ عبد العزيز الثعالبي[1].

(1) أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 501.

الملحق رقم (05): الحبيب بورقيبة[1].

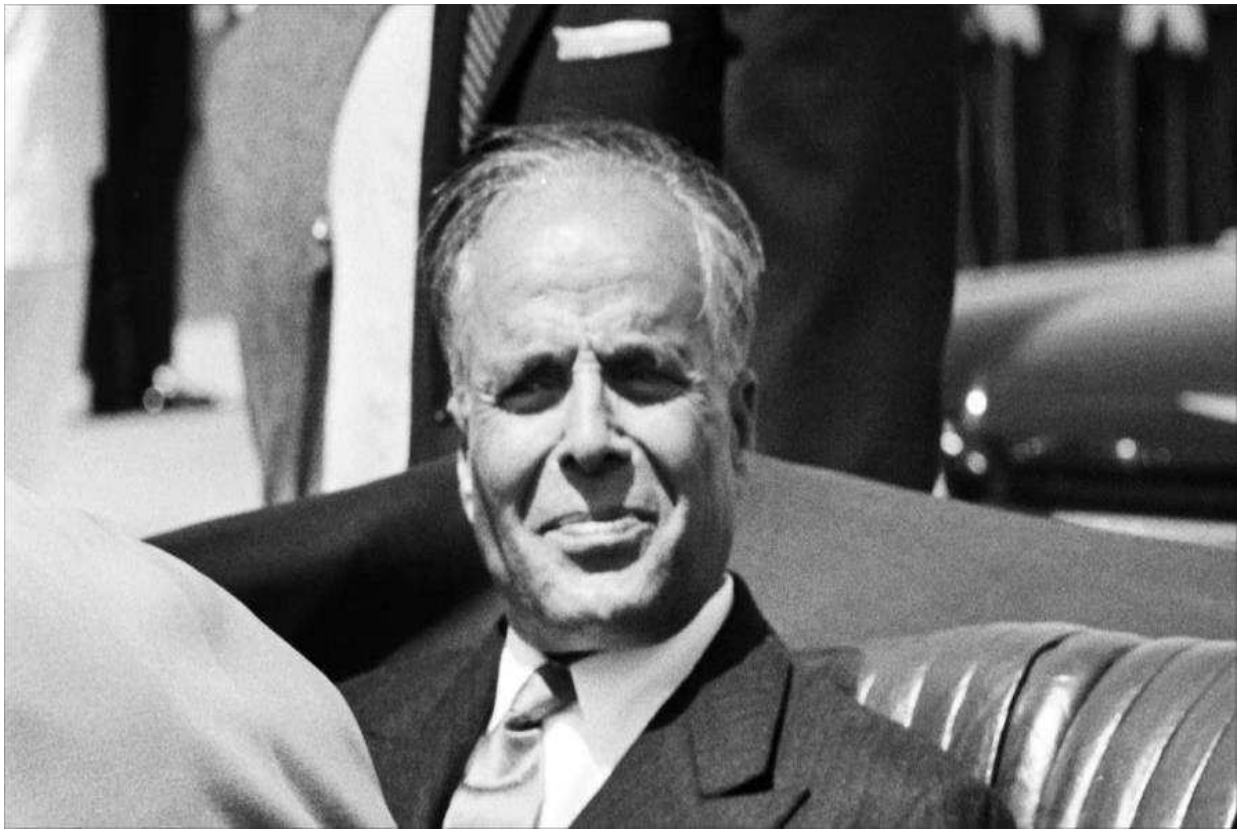

(1) عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 160.

الملحق رقم (06): محمد علي الحامي[1].

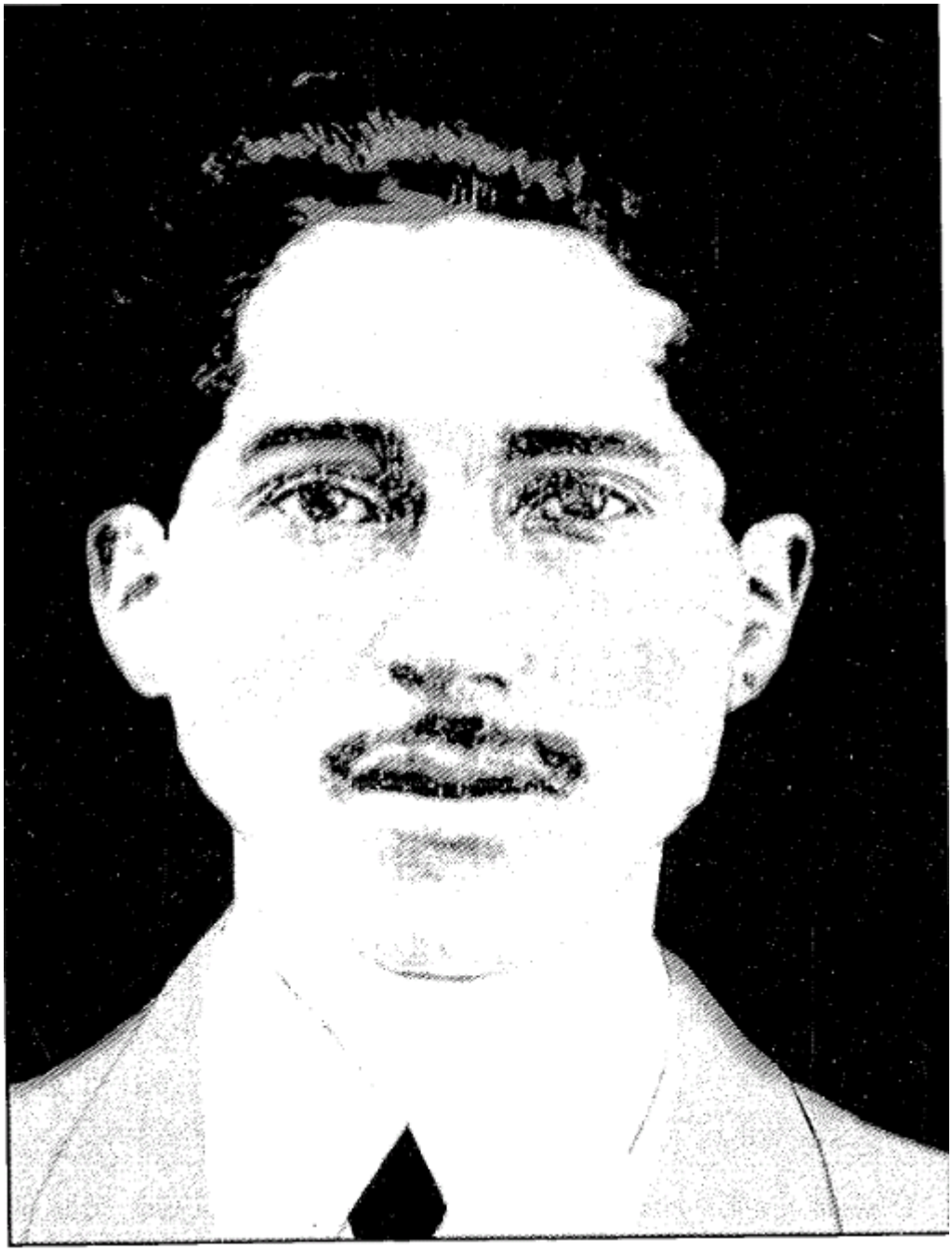

(1) عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 71.

الملحق رقم (6): جامعة عموم العملة التونسية: لجنتها التنفيذية وشعارها[1].

جامعة عموم العملة التّونسيّة : لجنتها التنفيذيّة وشعارها

الكاتب العام
محمّد علي الحامي

الكاتب العام المساعد
إبراهيم بن عمر

أمين المال
محمّد قدور

أمين مال مساعد
بشير الجودي

الدعاية
مختار العيّاري – محمود كبادي – محمّد الغنّوشي – الطّاهر الحدّاد – بشير الفالح

المراقبة
أحمد الدرعي – محمّد الخياري – الطّاهر عجم – محمّد الدّخلاوي

الطّاهر الحدّاد «العمّال التّونسيون»، (ذكر سابقا)، ص 145

(1) الطاهر حداد: مرجع سابق، ص 183.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1999م.
2. البلهوان علي: تونس الثائرة، مؤسسة هداوي للنشر، المملكة المتحدة، 2017.
3. بن أبي ضياف أحمد، اتحاد أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مجلد 4، ج7، دار العرب للكتاب، تونس، 1999.
4. بورقيبة الحبيب: حياتي أرائي جهادي، نشريات كتاب الدولة للإعلام، تونس، 1978.
5. الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تقديم: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، 1970م.
6. جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية لنشر، تونس، 1976.
7. جوليان شارل أندري: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تعريب: محمد مزالي، الشركة التونسية للتوزيع، د س.
8. الحبيب ثامر: هذه تونس، مراجعة وتحقيق حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.
9. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000.
10. العقون عبد الرحمن ابن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945)، ج2، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ت).
11. الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

ثانيا: المراجع:

1. أبو زكرياء يحي: الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، www .nashiri. Net.
2. البزاز سعد توفيق: الحركة العمالية في تونس نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924، 1956م)، زهران للنشر، الأردن، 2015.
3. بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 ـ 1954، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.
4. بن الحاج يحي الجيلاني: محمد المرزوقي، معركة الزلاج، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974.
5. بن بلغيث الشيباني: الجيش التونسي في عهد الصادق محمد باي (1859-1882)، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث، زغلول صفاقس، 1995.
6. بن خوجة محمد ، صفحات من تاريخ تونس، تر: حمادى الساحلي: (د.ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
7. بن موسى الشريف محمد: عظماء منسيون، ج2، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010.
8. بوذينة محمد: مراثي المشاهير، منشورات محمد بوذينة، شركة أوريس للطباعة، تونس، 1994.
9. بوطيبي محمد: الحركة النقابية التونسية (دراسة مقارنة بين نقابتي جامعة عموم العملة التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 13، جامعة المدية، ديسمبر 2017.

10. بوطيبي محمد: دور الشيخ بن عيسى البليدي في الحركة الوطنية والإعلام التونسي خلال النصف الأول من القرن 20، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد–، مطبعة عاليا برسيخ، البليدة/ الجزائر، ديسمبر 2016.

11. التيمومي الهادي: مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية، الحزب الدستوري في مدينة تونس 1920 ـ 1934، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي ، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.

12. جلال يحي ، العالم العربي الحديث والمعاصر الفترة الواقعة بين الحربين، ج2، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د س.

13. الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

14. جوهر حسين محمد ، تونس، (دط)، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1961.

15. حداد الطاهر: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس، 1997.

16. حزيم حسن زعير: دور بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929 ـ 1945)، كلية التربية، جامعة المستنصيرية، 2016.

17. الخرفي صالح: عبد العزيز الثعالبي آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1995.

18. خلف تيسير: رحلة محمد الزعيم وعبد الحميد شومان، ليبيا، تونس، المغرب، التكوين للتأليف والنشر، دمشق، 2009.

19. الداهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

20. الداهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

21. الداهش محمد علي: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مكتبة الكتاب الأكاديمي، عمان، د ت.

22. درمونة يونس: تونس بين الاتجاهات، (د.ط)، دار الكتاب العربي، مصر، 1953.

23. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2011.

24. الذاودي زهير: تطور الحركة الوطنية التونسية (1929 ـ 1939م)، دار التقدم للنشر والتوزيع، تونس، 1982.

25. الذاودي زهير: تحولات العمل التونسي في السنوات الثلاثين 1929م ـ 1939م، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003م.

26. زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.

27. الزيدي المنجي: التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، جريدة الحرية، تونس، 2008.

28. الزيدي علي: الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس (تونس)، عدد15، مارس 2017.

29. الزيدي مفيد: موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

30. السرجاني راغب: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1432، 2011م.

31. الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، (د.ط)، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

32. شاكر محمود: التاريخ الإسلامي المعاصر بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

33. عبد الله الطاهر: الحركة التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830، 1956، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990.

34. عبيد أحمد: التماثل والاختلاف في الحركات المغاربية، الجزائر، تونس، المغرب، ابن نديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010.

35. العقاد صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخ الحديث وأوضاعه المعاصرة، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت).

36. علي عامر محمود: تاريخ تونس وليبيا المعاصر، ط1، دار الإعصار، عمان للنشر والتوزيع، 2015.

37. عيد عاطف: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (تونس الجزائر)، موسوعة تاريخية، جغرافية، حضارية وأدبية، Edito Geps، للنشر والتوزيع، بيروت، 1998-1999.

38. غلاب عبد الكريم: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

39. قدورة زاهية: تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.

40. القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)، تعر: حمادي الساحلي،ط1، الشركة التونسية للتوزيع ،تونس، 1986.

41. كريم عبد المجيد وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.

42. الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج1، (د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).

43. المحجوبي علي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مجلد 2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.

44. المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تر: عمر بن ضو وآخرون: (د.ط)، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

45. المحجوبي علي ، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)، تع: عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، تونس، 1999.

46. محفوظ محمد: تراجم المؤلفين التونسيين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 199'، ص213 ـ 216/ أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987.

47. محمد موسى فيصل: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، سبها، 1997.

48. مقلاتي عبد الله: الأفكار الوحدوية في المغرب العربي، مطبوعة بيداغوجية خاصة بطلبة السنة الثانية ماستر وطن عربي، جامعة المسيلة، 2018.

49. مناصرية يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919 ـ 1934)، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.

50. مناصرية يوسف: الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934 ـ 1937)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002.

51. مناصرية يوسف: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.

52. منتدى الأوزبكية: اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

53. مؤلف مجهول: الحزب الدستوري التونسي تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة، www. Alchourouk. Com، دار الأنوار، تونس، 2011.

54. ياغي إسماعيل أحمد: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 1993.

55. ياغي إسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

56. يحي جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. mahdjoubi Ali: les origines du mouvement national en Tunisie(1904 . 1934) , rublications de l'université de tunis , 1982, p204.
2. Rayound André, Amponcet : la Tunisie, présser unversitouves de France, Paris , 1971, p61.
3. Samya el méchat : le nationalisme tunisien scission et conflits 1934, 1944, éd, lharmattan, France, 2002.

رابعا: الجرائد والمجلات:

1. الأسود سفيان: صفحات من تاريخ الحركة النقابية في تونس، جريدة الشروق، العدد2، دار الأنوار، تونس، 26 سبتمبر 2016.

2. ايفا نوف: ولادة الحركة العمالية الوطنية التونسية 1924 ـ 1925م، تر: حفناوي عمايرية، جريدة الشعب، (د.ع)، 2007.

3. بوجلال ليلى: النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد «الوجه الأخر للكفاح التحريري»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد20، قسنطينة، جوان 2018.

4. حباسي شاوشي: فرض الحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل التونسي (1881-1883)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 8، الجزائر، 1994.

5. حشاد نور الدين: فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل، مجلة الثقافة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ع: 86، السنة 15، الجزائر، مارس 1989.
6. خالد أحمد: ميلاد جامعة عموم عملة تونس، جريدة الشعب، (د.ع)، 2- 12- 2006، على الخط المباشر [http : // www. Achaab. Info. tn]
7. سليمان محمد عصفور: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالي، ع56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق 2012.
8. شليغم غنية: ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد27، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
9. طه التكريتي غيلان سمير: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939، مجلة الفراهيدي، العدد 13، د م ن، 2012.
10. عبد السلام أحمد: المدرسة الصادقية والصادقيون، المجلة الصادقية، العدد 39، بيت الحكمة/ قرطاج، تونس، 1994.
11. كحلاوي أحمد: العمل النقابي التونسي في سياق التحرر العربي الإسلامي، إعداد: عادل الثابتي، نشر في فجر نيوز، 14 -06- 2010.
12. كريم مصطفى: قضية الحقوق النقابية بتونس، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، (د.د.ن)، تونس، 1975.
13. النيفر الصادق: (1882 - 1939) درس بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، عمل في العدلية منذ 1900، ثم مدرسا بالجامع الزيتونة 1913، وقاض ملكيا بين 1922 - 1929.

خامسا: رسائل جامعية:

1. خليفي عبد القادر: أحمد توفيق المدني ودوره في الحياة السياسية والثقافية بتونس والجزائر (1899 - 1983)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006م.

2. شايب قدادرة: الحزب الحر الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934-1954) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003.

3. العجيلي التليلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992.

4. عقيب محمد السعيد: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934 ـ 1956، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: حباسي شاوش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010.

5. فرحات الطاهر: علي غنابرية: العامل الديني ودوره في حركة التحرير المغاربية الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014.

6. مولوج فوزية: الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربين التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي)، 1958 ـ 1989، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010.

7. يزير أمحمد: عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره (1876 ـ 1944)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2010.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة.....

الفصل الأول: الحماية الفرنسية على تونس 1881م

المبحث الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881/05/12 7

1. معاهدة باردو 7

2. معاهدة المرسى..... 10

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة 12

1. المقاومة في الشمال 12

2. المقاومة في الوسط والساحل 14

3. المقاومة في الجنوب التونسي 16

4. مصير المقاومة 17

المبحث الثالث: المقاومة السياسية..... 19

1. حركة الشباب التونسي 19

2. حزب تونس الفتاة..... 25

الفصل الثاني: الحركة الوطنية غداة الحرب العالمية الأولى وظهور الحزب الحر الدستوري

المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري الحر التونسي 33

1. ظروف تأسيس الحزب..... 33

2. تأسيس الحزب 37

3. نظامه الإداري 40

المبحث الثاني: برنامج الحزب ونشاطه..... 43

1. برنامج الحزب..... 43

2. نشاط الحزب 45

المبحث الثالث: المواقف الوطنية والفرنسية من الحزب 50
1. المواقف الوطنية 50
- موقف الباي 50
- موقف الطرق الصوفية 50
- موقف الشعب التونسي 51
2. المواقف الفرنسية 52
المبحث الرابع: انشقاق الحزب الدستوري 54
الفصل الثالث: تطور الحركة الوطنية وظهور الحزب الدستوري الجديد 1934
المبحث الأول: مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب 59
المبحث الثاني: برنامج الحزب و نشاطه 62
1. برنامجه 62
2. نشاطه 63
المبحث الثالث: مظاهر الصمود في الحزب الدستوري الجديد 68
المبحث الرابع: علاقات الحزب الدستوري الجديد 73
1. علاقته مع الحزب القديم 73
2. علاقته مع الجبهة الشعبية الفرنسية 75
الفصل الرابع: العمل النقابي في الحركة الوطنية التونسية 1924 ـ 1938م
المبحث الأول: تأسيس جامعة عموم عملة تونس الأولى 1924 78
المبحث الثاني: رد فعل سلطات الحماية منها 82
المبحث الثالث: إعادة بعث جامعة عموم عملة تونس الثانية 1937م 84
المبحث الرابع: حل جامعة العموم الثانية 86
خاتمة 89
الملاحق 92

قائمة المصادر والمراجع..... 100
فهرس المحتويات 110